التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية الرقم التسلسلي:..... /2016

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2016

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: نقود ومالية

أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر بين الفترة 2001-2014

إعداد الطالبين :

- عمر الحمزة
- رفيق زعيتر

إشراف الأستاذة:

د. لطيفة بهلول

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
كمال شريط	أستاذ محاضر ب	رئيسا
لطيفة بهلول	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
نادية بوراس	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

سورة "التوبة "105"

شكر وعرفان

كن عالما... فإن لم تستطع فكن متعلما، فإن لم تستطع فأحب العلماء،

فإن لم تستطع فلا تبغضهم.

بعد رحلة بحث وجهد تكللت بإنجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل على نعمه التي

من بها فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير

الدكتورة "لطيفة بهلول" لما قدمته لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة إنجاز هذا البحث.

وإلى كل موظفي مكتبة جامعتي تبسة وجيجل.

الفهرس العام

البيان	الصفحة
الفهرس العام	I-III
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق العام	
تمهيد	2
المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالإنفاق العام	3
المطلب الأول: ماهية النفقات العامة	3
1- مفهوم النفقة العامة وأركانها	3
2- أشكال النفقة العامة ومجالاتها	5
المطلب الثاني: قواعد وأسس الإنفاق العام	7
1- ضوابط الإنفاق العام	8
2- محددات حجم النفقات العامة	10
المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة ومبررات اللجوء إليها	12
المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة	12
1- تقسيمات النفقات العامة وفق المعيار العلمي أو النظري	13
2- تقسيمات النفقات العامة حسب المعيار الوضعي	17
3- تقسيم النفقات العامة في الجزائر	17
المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى النفقات العامة	21
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام	
تمهيد	24
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	25
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	25
1- تعريف النمو الاقتصادي	25

2- الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	26
3- عوامل النمو الاقتصادي	26
4- تكاليف النمو الاقتصادي	29
المطلب الثاني: قياس وتقدير النمو الاقتصادي	29
1- طريقة المنتج النهائي	30
2- طريقة الدخل	31
3- طريقة الإنفاق	31
المبحث الثاني: علاقة الانفاق العام بالمتغيرات الكلية	32
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	32
1- الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني	33
2- الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإستهلاك الوطني	34
3- الآثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل ومستوى الأسعار	35
4- أثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني	36
المطلب الثاني: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة	37
1- الآثار غير المباشرة للنفقات العامة من خلال أثر المضاعف	37
2- الآثار غير المباشرة للنفقات العامة من خلال المعجل	38
خلاصة الفصل الثاني	39
الفصل الثالث: الانفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي بين الفترة 2001-2004	
المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	42
المطلب الأول: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وأهدافه	42
1- مضمون البرنامج	42
2- أهداف البرنامج	44
المطلب الثاني: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	45
1- معدلات النمو الاقتصادية الحقيقية	45
2- أثر الإنفاق العام على مختلف القطاعات	46
3- تقييم البرنامج	48
المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	49
المطلب الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005- 2009 وأهدافه	49

1- مضمون البرنامج	50
2- أهداف البرنامج التكميلي	51
المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي على النمو الاقتصادي 2005-2009	52
1- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009	52
2- معدلات النمو القطاعية في الجزائر 2005-2009	54
3- علاقة النفقات الحكومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009	55
4- تقييم البرنامج	56
المبحث الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	56
المطلب الأول: محتوى البرنامج وأهدافه	57
1- محتوى البرنامج	57
2- أهداف البرنامج	59
المطلب الثاني: أثر البرنامج وتقييمه	60
1- أثر البرنامج على النمو الاقتصادي	60
2- تقييم البرنامج	65
خلاصة الفصل الثالث	66
الخاتمة	68
قائمة المراجع	72

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	42
02	معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004	45
03	جدول يمثل معدلات النمو القطاعية	46
04	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	50
05	معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2005-2009	52
06	معدلات النمو القطاعية في الجزائر 2005-2009	54
07	النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2005-2009	55
08	معدلات النمو الحقيقية خلال فترة: 2010- 2014	61
09	معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2014	63
10	تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2014	64

2. قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	ضوابط الإنفاق العام	08
02	محددات حجم النفقات العامة	10
03	تقسيمات النفقات العامة	13
04	طرق قياس وتقدير النمو الاقتصادي	30
05	توزيع المخصص المالي السنوي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	42
06	معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2005-2009	53

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	42
02	معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004	45
03	جدول يمثل معدلات النمو القطاعية	46
04	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	50
05	معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2005-2009	52
06	معدلات النمو القطاعية في الجزائر 2005-2009	54
07	النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2005-2009	55
08	معدلات النمو الحقيقية خلال فترة: 2010- 2014	61
09	معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2014	63
10	تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2014	64

2. قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	ضوابط الإنفاق العام	08
02	محددات حجم النفقات العامة	10
03	تقسيمات النفقات العامة	13
04	طرق قياس وتقدير النمو الاقتصادي	30
05	توزيع المخصص المالي السنوي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	42
06	معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2005-2009	53

المقدمة:

شكل النمو الاقتصادي أهمية كبرى لدى الكثير من الاقتصاديين، حيث لم يكن مجرد قيمة أو رقم فحسب بل أخذ حيزا كبيرا من الإهتمام لدى الكثير من علماء الإقتصاد من خلال النظريات والنماذج التي شكلها هؤلاء الاقتصاديين، أمثال آدم سميث و دفيد ريكاردو، ومع تعاظم دور الدولة في الإقتصاد وانتقالها من الفكر التقليدي إلى الفكر الحديث، أصبح النمو الاقتصادي الشغل الشاغل لمختلف الهيئات الممثلة للدول. كما أصبحت الدولة عونا اقتصاديا كغيرها من الأعوان الآخرين الفاعلين في الحياة الاقتصادية ، تعمل على تحسين الأداء الاقتصادي الذي هو هدف لأي سياسة اقتصادية.

وانطلاقا من هذا يتبين لنا أن النمو الاقتصادي بمثابة مؤشر عام يشير الى الحالة الاقتصادية القائمة في هذه الدول ، وبطبيعة الحال تعمل هذه الأخيرة على تحسين معدلات ومؤشرات النمو الاقتصادي، والتي تختلف مستوياتها من سنة الى أخرى حسب المواد المتاحة والنفقات الحكومية المخصصة لذلك.

لقد ركز الاقتصادي جون مينارد كينز على الإنفاق العام في فكره المالي حيث اعتبره أحد أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الاقتصادي، وأحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي. وهو الأداة الرئيسية في يد الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المسطرة سلفا، وكلما كانت كفاءة استخدامه كانت الآثار الايجابية له كبيرة ومنها تحفيز النمو، وخلق مناصب شغل جديدة.

ولقد أنفقت الجزائر مبالغ ضخمة منذ عام 2001، متخذة سياسة توسعية في الإنفاق العام، من أجل إعادة إنعاش وبعث حركية الاقتصاد الوطني، خاصة بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول، وتمكن الجزائر من تحصيل إيرادات كبيرة، وعودة الأوضاع الأمنية، وانتعاش المؤسسات العمومية ومسح ديونها، ورفع قدراتها التنافسية، ودعم الاستثمار، وتوفير مناصب الشغل بعد عملية تسريح مست أكثر من 400 ألف عامل خلال فترة الأزمة، إضافة الى تحسين البنية التحتية للمنشآت، والمطارات، والطرق، والموانئ ذات الصلة بالشق الاقتصادي، وهذا في سياق ثلاث برامج منذ 2001.

إمتد البرنامج الأول من سنة 2001 حتى سنة 2004، متمثلا في برنامج الإنعاش الاقتصادي، وإمتد البرنامج التكميلي لدعم النمو بين الفترة 2005-2009، وكان البرنامج الثالث تحت إسم برنامج التنمية الخماسي بين فترتي 2010 -2014.

أهمية البحث:

للبحث أهمية تتجلى من خلال النقاط التالية:

1. الدور البارز الذي تقوم به الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي.
2. فعالية إستخدام الإنفاق العام من طرف الدولة في تحقيق الإستقرار الاقتصادي من خلال الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
3. آثار البرامج والمخططات التي وضعتها الجزائر والمطبقة من 2001 حتى 2014 على النمو الاقتصادي الجزائري – دراسة حالة –

أهداف البحث:

أهداف الدراسة هي:

1. معرفة الإطار النظري للإنفاق العام.
2. معرفة مفاهيم حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام.
3. إعطاء نظرة حول آثار سياسة الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014

الإشكالية:

من خلال ما سبق عرضه من توجه الدولة الجزائرية الى السياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق العام، وباعتبار النمو الاقتصادي مؤشر أساسي في اقتصاد أي بلد، يمكننا عرض إشكالية بحثنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو تاثير برامج الإنفاق العام التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014 على زيادة النمو الاقتصادي وتحسينه؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؟

2. كيف يؤثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي؟

3. هل ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر في تحقيق الأهداف المرجوة منها؟

الفرضيات:

للإجابة على الاشكالية المطروحة نبرز الفرضية التالية:

تؤثر برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 على النمو الاقتصادي بالزيادة.

وللإجابة على الأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية:

1. إن العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة طردية.

2. يؤثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي من خلال الاستهلاك والاستثمار العام.

3. ان برامج الانفاق العام في الجزائر حققت الأهداف المسطرة.

حدود الدراسة:

يشمل البحث جانبين:

الجانب النظري: يتمحور حول مفاهيم الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

الجانب التطبيقي: تم إلقاء الضوء على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001 حتى 2014 لأن في هذه الفترة عرفت الجزائر إنفاقا كبيرا وسياسة توسعية في الإنفاق العام.

كما اقتصرت حدود الدراسة في إطارها المكاني على الجزائر بسبب السياسة التوسعية في الإنفاق العام.

أما في الإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة 2001 حتى 2014، كون هذا المجال يعتبر كافيا ومناسبا لإلقاء الضوء على الإنفاق العام، وتأثيره على النمو الاقتصادي، بالإضافة الى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة.

منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع وللإجابة على الاشكالية والأسئلة الفرعية، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من اجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة. ثم في الجانب التطبيقي على دراسة حالة الاقتصاد الجزائري استخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي، الذي ساعد بشكل كبير في تفسير النتائج على ارض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.

محتويات البحث:

في دراسة هذا البحث تم الاعتماد على خطة مكونة من ثلاثة فصول، كل فصل تسبقه مقدمة وتليه خلاصة وذلك كما يلي:

كان **الفصل الأول** بعنوان "الإطار النظري للإنفاق العام"، حيث تم التطرق إلى المفاهيم المرتبطة بالإنفاق العام، قواعد وأسس الإنفاق العام، كما تم أيضا التطرق إلى تقسيمات النفقات العامة ومبررات اللجوء إليها.

كما جاء **الفصل الثاني** تحت عنوان "عموميات حول النمو الاقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام"، حيث تم التطرق إلى ماهية النمو الإقتصادي وعلاقة الإنفاق العام بالمتغيرات الكلية.

أما **الفصل الثالث** فقد تم تخصيصه لتقديم عرض مفصل حول برامج الإنفاق العام 2001-2014، من حيث محتوى البرامج والأهداف التي تسعى لتحقيقها وكذلك أثر هذه البرامج وتقييمها.

صعوبات البحث:

واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات خصوصا فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، هذه الصعوبات حالت دون التطرق السليم للموضوع بين الجانب النظري والتطبيقي، بالإضافة إلى نقص المقالات والدراسات المتعلقة بالجزائر، وغياب المعلومات والإحصائيات الخاصة بتقييم أثر برامج الانفاق العام المطبقة، بحكم أنها ضرورية للحكم على مدى نجاعة السياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر.

تمهيد:

إن دراسة السياسة المالية للدول تعني بالضرورة دراسة أهم أدواتها، ومنها نجد النفقات العامة، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولذا دور كبير في معالجة التقلبات الاقتصادية.

وقد إقترن تطور النفقات العامة بتطور دور الدولة في الاقتصاد، حيث ازدادت أهميتها خلال القرن الماضي مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها، وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، فهي بذلك تعتبر الأداة المستخدمة في يد الدولة لتحقيق سياساتها والمتمثلة في النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات.

والهدف من خلال هذا الفصل تبيان مختلف المسائل المتعلقة بالنفقات العامة كمايلي:

- **المبحث الأول**: ماهية الإنفاق العام.
- **المبحث الثاني**: تقسيمات النفقات العامة ومبررات اللجوء إليها.

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالإنفاق العام:

لضمان توازن الأداء الاقتصادي تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية وهذا عن طريق التدخل في الحياة الاقتصادية، لتجنب الأزمات وزيادة معدل النمو الاقتصادي، لـذا تناول هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: ماهية النفقات العامة.
- المطلب الثاني: قواعد وأسس الإنفاق العام.

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة:

اختلف الاقتصاديون حول تأثير النفقات العامة على النشاط الاقتصادي عكس ما اتفقوا على مفهومها، ومع تطور الحاجات الإنسانية واتساع الرقعة الجغرافية للدول وتعقدت متطلبات الإنسان زادت أهمية اللجوء الى النفقات العامة، حيث أصبح من الضروري جعلها من الأساسيات الاقتصادية في الحياة، فما هو مفهوم النفقة العامة؟ وماهي أركانها؟

1. مفهـوم النفقـة العامة وأركانها:

هناك العديد من التعريفات للنفقات العامة من الناحية الاقتصادية نوجزها فيما يلي:

- النفقات العامة: هي تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية متمثلة في الحكومة والجماعات المحلية بقصد تحقيق منفعة عامة.[1]

- النفقة العامة هي: مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.[2]

- النفقات العامة هي: مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[3]

من خلال ما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي:

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها: مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل إشباع حاجات عامة.[4]

---

[1]- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 65

[2]- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 122

[3]- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 89

[4]- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص 117

فمن هذا التعريف يتبين أن اركان النفقة العامة هي ثلاثة:

1.1. النفقة العامة مبلغ نقدي:[1]

تتخذ النفقة العامة طابعا نقديا حيث تتم في صورة تدفقات نقدية، وينتج عنه استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية، أو تقديم مزايا معنوية من اجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع.

2.1. صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام:

إن الحديث عن النفقات العامة يعني النفقات التي تصدر عن الدولة إلا ان هذه النقطة هي موضوع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد معيارين للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة هما[2]:

- معيار قانوني يستند الى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة وهذا هو العيار التقليدي.
- معيار وظيفي يستند الى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الانفاق.

أ. المعيار القانوني والإداري:

يعتمد مؤيدو هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق التي تحدد طبيعة النفقة، وما إذا كانت عامة أو خاصة، فالنفقات العامة: هي تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام وهي الدولة، الهيئات العامة المحلية، والمؤسسات العامة، وبالتالي فان النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص، أو الأفراد والشركات والجمعيات الخاصة.

فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فالأول يهدف الى تحقيق مصلحة عامة، ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الادارية. بينما يهدف الثاني الى تحقيق مصلحة خاصة، تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

1 - زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 16

2 - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة 2007، ص 56-57

ب- المعيار الوظيفي والموضوعي:

يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تأخذ في حسبانها تطور الدولة، واتساع نطاقها المالي، حيث تتحدد طبيعة النفقات العامة، طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها النفقات، لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها. فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لذلك التي يقوم بها الافراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة. فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار تلك التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة أو شركات القطاع العام، في الظروف نفسها، التي يقوم بها الأفراد والقطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة.

بالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة العامة هي: تلك التي يقوم بها شخص من اشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام.

3.1. هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة:

هدف النفقة العامة هو تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات تمت جبايتها من الافراد.

يعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر، حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع، ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب، لتحديد الحاجات العامة للشعوب، من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام[1].

2- أشكال النفقة العامة ومجالاتها:

لا تحدد النفقات العامة بسقف معين خاصة في الوقت الحالي، لان هدفها تلبية الحاجات العامة والحاجات تمتاز بالتجدد والتداخل، لذا على الدولة تلبية تلك الحاجات دوما، وهذا يتطلب الإنفاق في كثير من المجالات، مما نرى العديد من الأشكال للنفقات العامة.

[1] - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992، ص 65

1.2. أشكال النفقة العامة:

تتخذ النفقات العامة أحد الأشكال الأربعة التالية[1]:

- **الرواتب والأجور**: مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم.
- **أثمان مشتريات الدولة**: تدفع الدولة مبالغ مالية مقابل آلات وأدوات وخدمات تحتاجها في مرافقها العامة.
- **إعانات ومساعدات**: تصرف الدولة إعانات لهيئات عامة أو خاصة دون مقابل وهدفها اقتصادي بالدرجة الأولى.
- **تسديد الدين العام وفوائده**: يتمثل فيما تقترضه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها ويترتب على هذه الديون فوائد لا بد من تسديدها عند حلول الوفاء بها.

2.2. مجالات النفقات العامة:

تتعدد مجالات الإنفاق العام باختلاف طبيعة النظام القائم ومدى تدخل الدولة في الوضع المالي والاقتصادي والاجتماعي، ومن أهم المجالات نجد[2]:

أ- النفقات الاجتماعية:

إن مجال الانفاق على العمل الاجتماعي واسع جدا حيث يهدف في مجمله إلى توطيد العلاقة بين المجتمع، ومساعدة من يعاني من مشاكل اجتماعية ناجمة عن أسباب اقتصادية، وما نعنيه هنا إنفاق الدولة على العجزة والمصابين والعاطلين عن العمل والقصر والأرامل وكبار السن ...الخ، ويتم تمويل هذه النفقات مما تحصل عليه الدولة من القادرين على العمل. إما اقتطاعات ضريبية او اشتراكات كالاقتطاعات للتامين الاجتماعي.

ب- الإنفاق على الصحة والتعليم[3]:

له أهمية كبرى لدى الافراد والدولة. لمساهمة الجسم السليم والعقل السليم في العملية الإنتاجية بشكل إيجابي، فينتفع الفرد مما حصل عليه من دخل، وتنتفع الدولة لأنه يزيد من ناتجها القومي ودخلها القومي. والانسان المنتج يعيل نفسه ويعيل غيره، خاصة الفئة الغير منتجة ككبار السن والأطفال والعجزة..... الخ، والانفاق على التعليم مواكب للدول الديمقراطية منذ ظهورها، وأصبح جزءا من فلسفة الدولة الحديثة فالمتعلم والمثقف يكون عمله مدروسا، وضمن برنامج تخطيطي هادف وبناء، وبالتالي تزيد كفاءته الإنتاجية.

---

[1] - أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة التاسعة 2015، ص 40

[2] - طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 129

[3] - المرجع نفسه، ص ص 130-131

جـ- الإنفاق على التنمية:

تفاوتت الدول بالإنفاق على مجالات التنمية، فمنها من قطع شوطا كبيرا في هذا المجال ومنها من مازال في بداية الطريق. والإنفاق عل التنمية شامل وواسع، فقد يكون منصبا على الموارد الطبيعية وقد يكون منصبا على الصناعة أو على المواصلات وما الى ذلك. فيما يتعلق بالإنفاق على الموارد الطبيعية فإن أهم جانب يمكن مناقشته هو الإنفاق على القطاع الزراعي، فالإنفاق على هذا القطاع هدفه المحافظة على الثروة الزراعية، والمحافظة على أسعار المنتجات الزراعية كذلك المحافظة على دخل العاملين في هذا القطاع والمزارعين أيضا. ولتحقيق هذه الأهداف تتبع الدولة سياسات اتفاقية متعددة. أما الإنفاق على الصناعة فإنه لا يقل أهمية عن الإنفاق على القطاع الزراعي، خاصة في الدول النامية لان الصناعة هي أساس العمل الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل وزيادة الدول واستمرارها. وتمارس الدول الصناعية المتقدمة دور المراقب وليس دور المتدخل في القطاع الصناعي من خلال السياسات المالية التي تتبعها كتخفيض الضرائب على الصناعة والإعفاءات الجمركية للأدوات الصناعية المستوردة أو المنتجات الصناعية المصدرة أو تقديم التسهيلات الجمركية أو تقديم الدعم للصناعات الحديثة.

د- الإنفاق على الرفاهية[1]:

يتمثل هذا النوع من النفقات العامة جانب هام من السياسات المالية في الدول الصناعية المتقدمة وتفتقر له الكثير من الدول النامية، وترمي هذه النفقات إلى رفع مستوى المعيشة للجماعة والفرد، في جميع الجوانب الاجتماعية، الصحية، التعليم، التنمية والإسكان للمجتمع.

المطلب الثاني: قواعد وأسس الإنفاق العام:

تنفرد السلطات العمومية بإقرار وتنفيذ النفقات العامة لكن هذا لا يعني المضي بها قدما إلى مستويات غير محددة، بل يتم ذلك وفقا لأسس وقواعد معينة تضبط الحجم اللازم والأمثل للنفقات العام، الذي يسمح بزيادة النمو الاقتصادي وامتصاص نسبة البطالة.

يتأثر الانفاق العام بشكل كبير بالفلسفة السياسية والاقتصادية للدولة، فكلما زاد تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية زاد حجم انفاقها على نحو كبير، الأمر الذي إستوجب وجود أسس وقواعد تضبطه لكي يحقق الأهداف المنتظرة منه وبالكفاءة المطلوبة، أي تحقيق أقصى منفعة عام، وبأقل قدر ممكن من الإنفاق.

[1]- طارق الحاج، مرجع سابق، ص 131

1. ضوابط الإنفاق العام[1]:

يقصد بضوابط الإنفاق العام القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها الاجتماعية والاقتصادية. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: يوضح ضوابط الإنفاق العام:

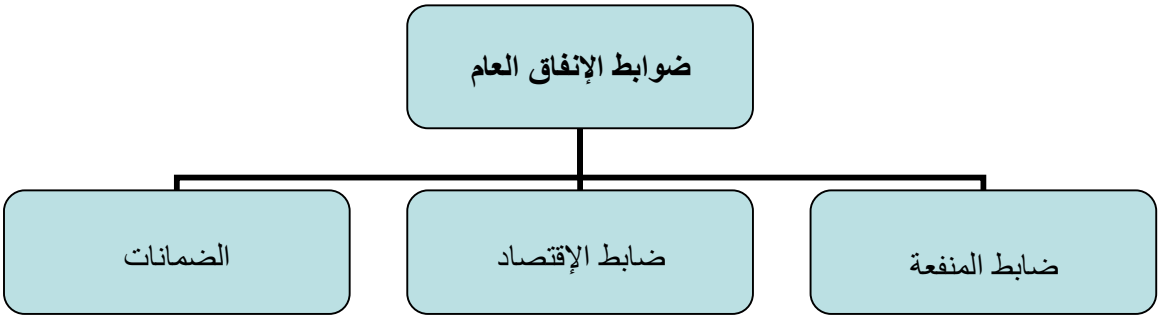

المصدر: من إعداد الطلبة

1.1. ضابط المنفعة[2]:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون هدف الإنفاق العام هو تحقيق أقصى منفعة عامة، في كل المجالات التي خصص فيها، حيث تعتبر المنفعة ركن أساسي من أركان الإنفاق العام، بدونها لا يكتمل مفهومه أو بمعنى آخر لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بحجم الفوائد والمنافع المترتبة عنها.

وهناك اتجاهين رئيسيين حول تحديد وقياس المنفعة:

- الاتجاه الشخصي[3]: يرى أنصار هذا الاتجاه أن قياس المنفعة في الإنفاق تتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد عن الإنفاق العام، والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بيد الأفراد، لكن يلاقي هذا الاتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة.

- الاتجاه الموضوعي: يقوم هذا الاتجاه على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مساير لتزايد النفقات العامة، فإن هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة، والعكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له أثر على النمو الاقتصاد، فهذا يعتبر إنفاق في غير محله ولا يعود بالنفع

---

[1]- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 111

[2]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 53

[3]- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 75

على المجتمع، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا أن ما يعاب عليه اهتمامه فقط بالمنفعة في جانبها الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار لجوانبها الأخرى.

2.1. ضابط الاقتصاد:[1]

نقصد بذلك استخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة، وتحقيق أقصى منفعة عامة، غير أن الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني الحد أو التقليل منها، لكن يقصد به حسن التدبير وكفاءة استخدام وإدارة الأموال العمومية، وعقلانية تسييرها لتحقيق أكبر عائد أو منفعة تّبر وجود هذه النفقات. ولتحقيق هذا الضابط لابد من الابتعاد عن التبذير والإسراف الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة، كان من الممكن أن تولد قيمة مضاف أو تحمل منفعة للاقتصاد، وهذا متفشي في الدول النامية التي تتخذ مظاهر التبذير فيها أشكال عديدة منها: زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية، الإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد، عدم الاستغلال العقلاني لها، والاهتمام بالمظاهر الخارجية، وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد النفقات، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية، لترشيد الإنفاق العام وإحكام الرقابة.

3.1. الضمانات :[2]

إن ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات لم يحققا الفعالية المطلوبة منهما، إلا إذا ضمنهما ضابط آخر، وهو رقابة النفقات العامة، سواء قبل اعتماد قانون المالية أو بعده، فقبل اعتماد قانون المالية يمارس الّبرلمان رقابته على المشروع الذي تعرضه عليه الحكومة من خلال مناقشة بنوده، فيمكن أن يفضح نواب الشعب للرأي العام كل انحراف عن المنفعة العامة وكل محاولة لتبذير أموال الشعب.

أما بعد اعتماد قانون المالية فإن صرف الاعتمادات المالية الموزعة حسب كل قطاع يخضع لقواعد محاسبية صارمة ولرقابة بعدية تقوم بها الهيئات التي نص عليها القانون.

فكل نفقة تؤديها هيئات الدولة تستلزم أن يرخص بها الآمر بالصرف، قبل أن يدفعها المحاسب، حيث يجب أن يؤشر عليها المراقب المالي، وبعد أداء النفقة يأتي دور الرقابة التي يقوم بها خاصة مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، للتأكد من مدى صرف الاعتمادات على الأوجه التي نص عليها القانون، وفي مدى التسيير العقلاني للأموال العمومية.

[1] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 55

[2] - المرجع نفسه، ص 56

2. محددات حجم النفقات العامة:

تمثل النفقات العامة مبالغ من الناتج المحلي الخام تقتطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، ومثلما أن الأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن الوصول إليه في اقتطاع الضرائب، نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه بخصوص الإنفاق العام، وهناك من يعتقد أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين 5 - 25 %. إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية، ذلك أن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة، وتختلف من دولة إلى أخرى[1] وأهم هذه العوامل: دور الدولة، المقدرة المالية ومستوى النشاط الاقتصادي. كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: يوضح محددات حجم النفقات العامة:

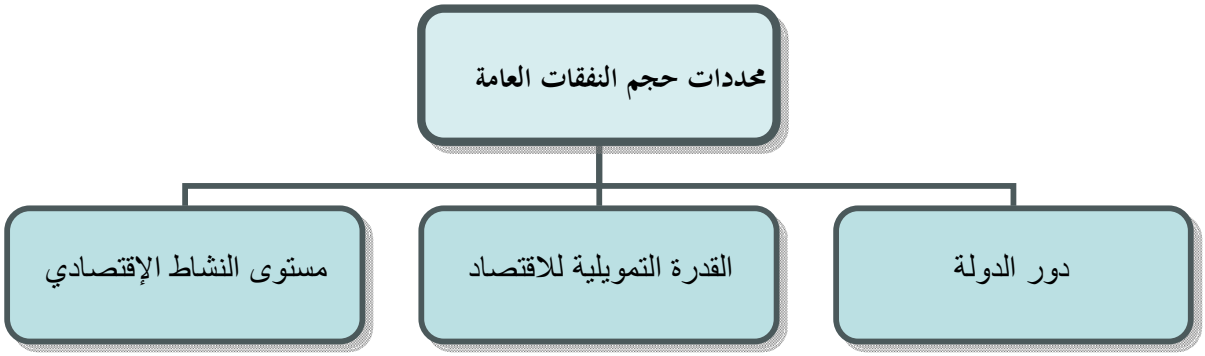

المصدر: من إعداد الطلبة

1.2. دور الدولة:

إن دور الدولة يؤثر بشكل كبير في تحديد حجم النفقات العامة، لأن القيام بوظائفها هو الذي يستلزم هذه النفقات التي ازدادت وتطورت مع تطور مهام الدولة خلال الفترة ما بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين، كما سنرى في النقاط التالية:

أ. النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة:

تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين أمثال آدم سميث، دافيد ريكاردو على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، وكانوا يرون تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع، وعلى الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع، حيث أهم أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم[2] ، ويتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 183

2- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 121

تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة دون أن يكون لها أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و قد ترتب على ضوء هذا الدور للدولة النتيجتان التاليتان[1]:

- قلة أنواع النفقات العامة و ذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها.
- انخفاض حجم النفقات العامة، لأن هذه النفقات تعتبر نفقات استهلاكية يجب أن تخفض إلى أدنى الحدود.

ب. النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة:

خرجت الدولة من مفهوم الحياد وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على النفقة العامة، حيث تنوعت النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة، كما ازداد حجمها وارتفعت نسبتها إلى الدخل الوطني.

ج. النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة (الاشتراكية) :

في العقد الثاني من القرن العشرين وبعد قيام الثورة في روسيا عام 1917 حيث برزت أفكار ومبادئ الاشتراكية، وجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فأصبحت الدولة تملك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج، مما جعلها منتجة وتقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني.

وانعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة بشكل عام، والنفقات العامة بشكل خاص، فاتسع نطاقها بشكل كبير ليغطي مجالات اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل، في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة.

2.2. القدرة التمويلية للاقتصاد:

من بين محددات حجم الإنفاق العام، قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ويقصد بها مدى مقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة، دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية لديهم، بحيث تعتبر الطاقة الضريبية من أهم عناصر المقدرة المالية.

تنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى قسمين هما[2]:

- **القدرة التكليفية** :وتتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب. وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية.
- **القدرة الإقراضية** :وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام .وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية.

1 - خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سبق ذكره، ص 66

2 - .عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 185

3.2. مستوى النشاط الاقتصادي[1]:

تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي ولها دور في رسم السياسة الاقتصادية في حالات الركود والانتعاش الاقتصادي، فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات العامة متوافقا بصورة عكسية مع مستوى النشاط الاقتصادي، فترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادي، وتنخفض في فترات الانتعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم

المبحث الثاني: تقسيمات النفقات العامة ومبررات اللجوء إليها:

أثار موضوع تقسيم الإنفاق العام الجدل خاصة خلال الآونة الأخيرة مع تزايد تنوع وظائف الدولة واتساع نطاقها على الحياة العامة، حيث كان لابد من معرفة مختلف تقسيمات الأنفاق العام لإبراز الآثار الاقتصادية لكل صنف، لذا ورد هذا المبحث كمايلي:

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة

المطلب الأول: مبررات اللجوء إلى النفقات العامة

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة:

يعني تقسيم النفقات العامة دراستها من حيث تركيبها، مضمونها، طبيعتها وتبويبها في أقسام مميزة وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير أهمها المعيار العلمي والمعيار الوضعي وسنتعرف من خلال هذا المطلب على تقسيم النفقات وفق هذين المعيارين وكذا على تصنيف النفقات العامة في الجزائر. وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 186

الشكل رقم 01: تقسيمات النفقات العامة:

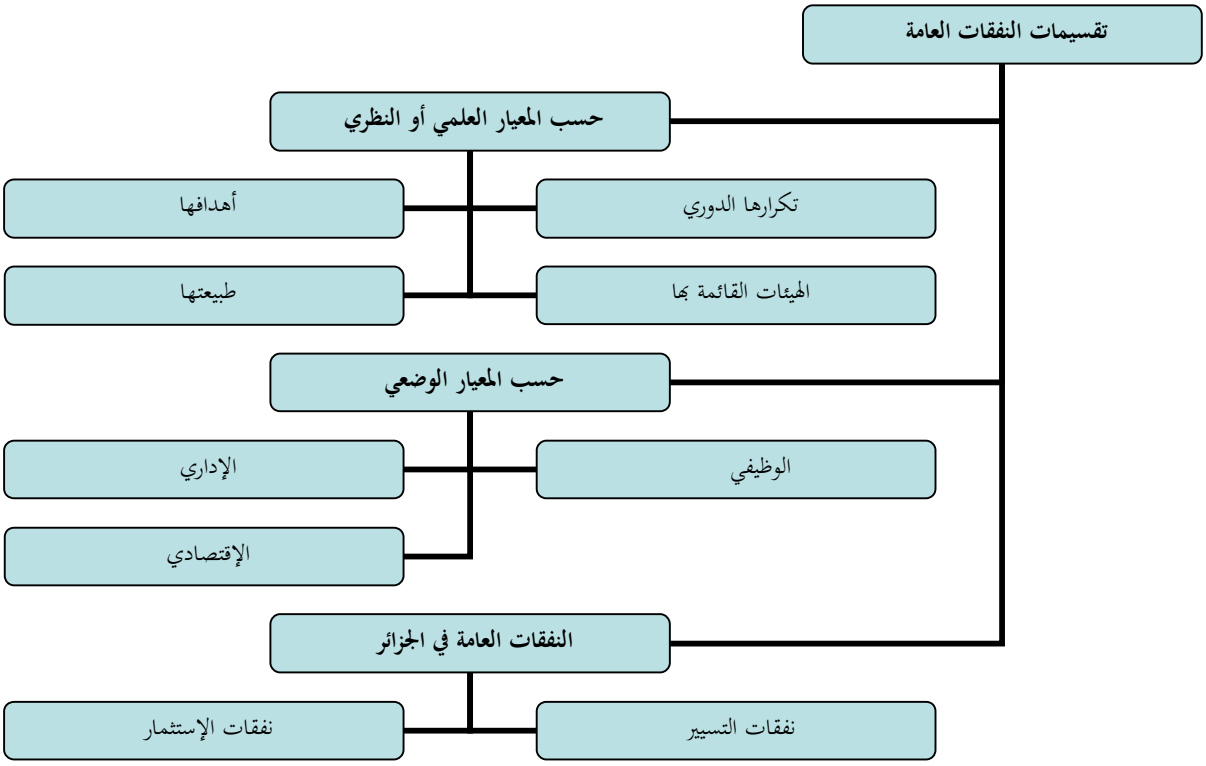

المصدر: من إعداد الطلبة

1. تقسيم النفقات العامة وفق المعيار العلمي أو النظري:

يمكن تقسيم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى عدة تقسيمات وذلك حسب تكرارها الدوري، الهدف منها، طبيعتها والهيئة المصدرة لها.

1.1. تقسيم النفقات العامة حسب تكرارها الدوري:

تقسيم النفقات العامة حسب تكرارها الدوري إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية[1]:

أ. النفقات العادية:

تعرف على أنها النفقات التي تتكرر بصورة منتظمة خلال كل سنة حيث تتميز بالدورية وتشمل: الرواتب، الأجور، نفقات الصيانة وكل اللوازم الضرورية لسير المرافق العامة والمقصود بالتكرار ليس تكرار حجمها، لكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر، كما يتم تغطيتها بواسطة الضرائب.

[1] - محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91

ب. النفقات غير العادية:

لا تتكرر بصورة عادية ومنتظمة في الميزانية، بل تلجأ إليها الدولة في فترات استثنائية على سبيل المثال وقوع كوارث طبيعية كالهزة الأرضية التي شهدتها مدينة بومرداس في 21 ماي 2003 والتي رصدت لها أغلفة مالية هامة من قانون المالية 2003، حيث يجب أن تسدد من موارد غير عادية كالقروض العامة أو الإصدار النقدي.

2.1. تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها:

تقسم النفقات العامة تبعا للهدف المراد بلوغه أو كما اعتاد تسميتها بالتقسيم الوظيفي إلى ثلاث نفقات أساسية: نفقات إدارية، نفقات اجتماعية ونفقات اقتصادية.

أ - النفقات الإدارية: هي النفقات الخاصة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة بوظائفها المختلفة وتشمل نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي[1].

ب- النفقات الاجتماعية: تسعى هذه النفقات لتحقيق التنمية الاجتماعية وزيادة رفاهية أفراد المجتمع من خلال تقديم مساعدات وإعانات لبعض الشرائح من المجتمع التي توجد في ظروف تستدعي المساعدة كإعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة، منح إعانات للعاطلين. كما يشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة، النقل والإسكان.

وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة يعتبر من أهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، لذا تخصص الدول خاصة المتقدمة منها الجزء الأكبر من الإنفاق العام لهذه القطاعات[2].

ج - النفقات الاقتصادية: تشمل الأموال المخصصة لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، الإعانات والمنح الاقتصادية، بعبارة أخرى هي النفقات التي تستهدف تزويد الاقتصاد القومي بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل، حيث تسعى الدول من وراء هذه النفقات إلى زيادة الإنتاج المحلي وخلق رؤوس أموال جديدة.

---

[1] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 36

2- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 113

ونجد الدول النامية تهتم بهذا النوع من الإنفاق لكونها تقوم بنفسها بعمليات إنشاء رؤوس الأموال، كمد الجسور والطرق وغيرها من مرافق البنية التحتية نظرا لاحتياج هذه الأخيرة لنفقات كبيرة من جهة ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى، لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى على القيام بها.

3.1. تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها:

استناد لمعيار طبيعة النفقات وتأثيرها في الدخل الوطني يمكن التمييز بين صنفين للنفقات العامة وهي: النفقات الحقيقية أي المنتجة والنفقات التحويلية أي الغير منتجة.

أ- النفقات الحقيقية: هي كل النفقات التي تحصل من ورائها الدولة على مقابل أي تحصل على خدمة أو سلع كمرتبات الموظفين، أسعار السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العمومية إلى جانب النفقات الاستثمارية حيث يمكن اعتبار هذه النفقات دخول حقيقية حصل عليها أصحابها في مقابل ما قدموه للدولة من عمل أو خدمات وعلى هذا الأساس تعتبر هذه النفقات منتجة إذ تؤثر مباشرة على الدخل الوطني وبالتالي تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم إنتاج جديد، كما يمكن تقسيم النفقات الحكومية الحقيقية إلى قسمين النفقات الاستهلاكية والنفقات الرأسمالية[1]:

- النفقات الاستهلاكية: هي نفقات جارية أي كل ما تم إنفاقه من أجل تسيير الأعمال الحكومية وبالتالي إشباع الحاجات العامة كأجور الموظفين وجميع ماينفق على تشغيل المرافق العامة من مستلزمات الإنتاج وغيرها، بالإضافة إلى نفقات الصيانة العادية.

- النفقات الرأسمالية: تمثل كل ما تم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أو كما تسمى في الغالب مشروعات البنية التحتية.

ب- النفقات التحويلية: هي تلك النفقات التي تمنح من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي بدون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني مثل الإعانات الاجتماعية ومعاشات الضمان الاجتماعي.

بناءا على ذلك فإنها لا تعتبر عنصر من عناصر الإنتاج ولا تعمل على زيادة الثروة، بالرغم من أنها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها. أي أن هذه النفقات تعمل على ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخيل من الطبقات الاجتماعية

1 - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 37

المرتفعة الدخل إلى الطبقات الأخرى المحدودة الدخل عن طريق الاقتطاعات الضريبية فما يقيد مجمل الإنفاق العام في واقع التطبيق هو توافر المواد فمع زيادة الثروات يزداد الإنفاق العام لمواجهة الحاجات العامة[1]

بعد أن تعرفنا على تصنيف النفقات العامة حسب معيار طبيعة النفقة وآثارها الاقتصادية نستنتج أن النفقات الحقيقية تعد نفقات منتجة نظرا لتأثيرها المباشر على الدخل الوطني وبالتالي على الإنتاج للكلي عكس النفقات التحويلية التي تعتبر نفقات غير منتجة تهدف إلى إحداث تغير في نمط توزيع الدخل الوطني بين القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية وعادة ما تتم هذه النفقات بدون مقابل.

4.1. تقسيم النفقات العامة حسب الهيئات القائمة بها:

يعتمد تقسيم النفقات العامة هنا على نطاق سريان النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها فتكون نفقات وطنية إذا استفاد منها كافة أفراد المجتمع وتكون نفقات محلية إذا استفاد منها فقط سكان إقليم معين.

أ- النفقات الوطنية: تكون النفقات وطنية إذا وردت في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة القيام بها[2]، أو هي النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العمومية التي يعم نفعها جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن الواقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية مثل: نفقات الدفاع، العدالة، السلك الدبلوماسي وغير ذلك من النشاطات المركزية للدولة.

ب- النفقات المحلية أو الإقليمية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات ومجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات، المدن، القرى والتي ترد في ميزانية هذه الهيئات[3]: مثل توزيع الماء، الكهرباء، المواصلات داخل الإقليم. ويكتسي هذا النوع من التقسيم أهمية كبرى خاصة في الدول الكبيرة المساحة التي تهتم بتطبيق مبادئ النظام اللامركزية، وتسمح لسكان كل إقليم بإدارة شؤونهم بالطريقة التي يريدونها، وكلما زادت النفقات المحلية زادت بالمقابل النفقات العامة للدولة، لذا نجدها تحرص على رقابة هذه النفقات بطريقة فعالة ومباشرة، مما يضمن لها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بأقل نفقات ممكنة.

---

[1] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 128

[2] - محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 92

[3] - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 71

2. تقسيم النفقات العامة حسب المعيار الوضعي[1]:

إن بعض الدول لا تعتمد على التقسيمات النظرية أو العلمية في إعداد ميزانيتها، بل تنتهج التقسيمات الوضعية للنفقات العامة، ونعني بها الممارسات والتطبيقات العملية التي تعمل وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة ويرجع ذلك إلى عدة معايير مثل:

- **المعيار الوظيفي:** حيث تظهر فيه وظائف الدولة في شكل قطاعات تبرز بداخلها نفقات كل قطاع إما إلى ظروف تاريخية معينة كما هو الحال بالنسبة لتقسيم النفقات في الميزانية الإنجليزية، أو إلى اعتبارات إدارية وعلمية كما هو الحال بالنسبة لتقسيم النفقات العامة في الميزانية الفرنسية، حيث يراعي في مثل هذه الميزانيات الوضوح والترتيب بين مختلف الوزارات والهيئات العمومية،

- **المعيار الإداري:** من الملاحظ أن أغلب الميزانيات تجمع بين الاعتبارات الإدارية والاعتبارات الوظيفية، وتفسير ذلك أنه إذا أخذت بعض الميزانيات بتقسيم النفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بإنفاقها وبصرف النظر عن الوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات فإنها تلجأ عادة إلى تقديم ملخص لهذه النفقات العامة على أساس معيار وظيفي.

- **المعيار الإقتصادي:** يقوم هذا المعيار على الاعتبار الوظيفي ولكن تظهر فيه وظائف الدولة في قطاعات متعددة للوظيفة الواحدة، فلا يكتفي بالقول نفقات اقتصادية واجتماعية بل يظهر توزيعا بحسب أنواع النشاط.

3. تقسيم النفقات العامة في الجزائر[2].

تسعى الجزائر لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل وتحقيق رفاهية المجتمع، من خلال انتهاج سياسة نقدية ومالية فعالة، لذا كان لابد من تخصيص النفقات العامة على المشاريع الاقتصادية المنتجة وتحديد مبالغها بصفة دقيقة في الميزانية العامة للدولة، وكذلك تحديد كيفية إنفاقها على مختلف القطاعات من أجل تسيير مختلف المصالح العامة، في هذا الإطار نجد أن الجزائر تسعى لوضع تصنيف خاص بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري لتحديد كيفية توزيع نفقاتها بالشكل الذي يضمن لها أفضل منفعة عامة ممكنة، خاصة

[1] - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 36-37

[2] - عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة، الجزائر، الطبعة الخامسة 2005، ص 46

أن النفقات تتميز بقاعدة تخصيص الإعتمادات، حيث لا يجوز تحويل الأموال أو الإعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا، وهذا لضمان السير المتوازن لمختلف المصالح.

واستنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 الخاص بقانون المالية المعدل والمتمم يمكن تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات الاستثمار.

1.3. نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك الإعتمادات المالية المخصصة لكافة الدوائر الوزارية كل واحدة على إنفراد التي تسمح بإدارة وتسيير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين مصاريف صيانة البيانات الحكومية... الخ ومنه لا يمكن ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني أي أنها لا تقوم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على اختلاف أوجهه.

وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة مادام أنها لا تهدف للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من أثار فهو غير مباشر لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية[1].

كما تجمع نفقات التسيير في أربع أبواب وهي:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإرادات: يشمل هذا الباب مختلف الأعباء الممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإرادات[2] ويتجزأ هدا الباب إلى خمسة أقسام:

- القسم الأول: دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- القسم الثاني: الدين الداخلي ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- القسم الثالث: الديون الخارجية.
- القسم الرابع: الضمانات من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية.

[1]- محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 77

[2] - عمر يحياوي، مرجع سابق، ص 32

- القسم الخامس: النفقات المحسومة من الإرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: تمثل الإعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات الطبيعة السيادية مثل المجلس الشعبي الوطني مجلس الأمة المجلس الدستوري ...الخ، وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها الاسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة[1].

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: تشمل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات وتضم ما يلي:

- المستخدمون، مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، إعانات التسيير، الصيانة، نفقات مختلفة.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

- التدخلات العمومية أو الإدارية (إعانات المجموعات المحلية).

- الأنشطة الدولية (المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية).

- النشاط التربوي والثقافي (تقديم المنح).

- النشاط الاقتصادي والتشجيعات (الإعانات الاقتصادية والمكافآت)، إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

- الإعانات الاجتماعية (المساعدات والتضامن)، النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات)

إذن فكل نفقات التسيير تنحصر في هذه الأبواب الأربعة حيث يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشاركة في الميزانية العامة يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي أما الباب الثالث والرابع فيهمان الوزارات ويتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع.

[1] - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 54

2.3: نفقات الاستثمار:

إن كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية فإن نفقات الاستثمار أو التجهيز توزع على قطاعات النشاطات المختلفة[1]، مثل الزراعة والصناعة.....الخ وذلك حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، حيث تظهر في الجدول الملحق بقانون المالية السنوي وتتفرغ إلى ثلاث أبواب:

الباب الأول: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

الباب الثاني: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأس المال.

يتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة في حوزة الدولة، هذا ما أكده الاقتصادي البريطاني كينز الذي أبرز من خلال أبحاثه الدور الكبير الذي تقوم به نفقات الاستثمار في إعادة التوازن الاقتصادي العام والتغلب على الأزمات الاقتصادية باستخدام مضاعف الاستثمار، فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معين خلال فترة أزمة اقتصادية، فالنفقة العامة الاستثمارية ستسمح بتوزيع الأجور على العمال وزيادة الطلب على المواد الأولية، وبالتالي زيادة مداخيل كل من العمال والموردين الذين يوجهونها أساسا لشراء سلع وخدمات ومنه إرتفاع مداخيل التجار والمنتجين الصناعيين الذين بدورهم سوف يستعملون هذه المداخيل.

أي أن كل عملية من النفقات قد قامت بإنشاء دخل جديد ناتج عن النفقة العامة الأولية وهكذا ينتشر تجدد النشاط الاقتصادي إلى مجمل الهيكل الاقتصادي، لكن قوة أثر المضاعف تابع للميل نحو الاستهلاك فإذا قام المستفيدون من هذه المداخيل بادخارها عوض استهلاكها فهذا يعني أنهم يعطلون لفترة غير محددة الآثار الاقتصادية الناجمة عن هذه النفقة، مما أدى إلى الاعتقاد بفكرة أن عمليات التجهيز لا تملك نفس القيمة، لذا وحسب القيام بخيارات فيما يخص المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الدولة حتى يتم الإبقاء فقط على تلك التي تضمن أقصى منفعة عامة.

وبالرغم من كون نفقات الاستثمار منتجة إذ تؤثر مباشرة على الدخل الوطني والإنتاج الكلي، كما تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تمثل خطرا على الجانب المالي في فترات التضخم لذا وجب تقييمها ومراقبتها من طرف الدولة.

[1] - عمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص 48

من ناحية أخرى يسمح التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري، حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات لرأس المال لهذا يمكننا ملاحظة القطاعات التالية: المحروقات، الصناعات المصنعة، الناجم والطاقة، الفلاحة والري، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن والمخططات البلدية للتنمية.

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى النفقات العامة:[1]

تختلف نسبة الإنفاق العام بين مختلف البلدان اختلافا كبيرا، حيث يرى العديد من الاقتصاديين على رأسهم غالبيث أن تدخل الدولة من خلال الإنفاق العام أمر أساسي في ظل سيادة عدم اليقين من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والفعالية الاقتصادية، على عكس ذلك فإن فريدمان من خلال كتابه"حر في الاختيار"وضح أن قيام الدولة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية يمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة.

ويكمن المبرر الأساسي للتدخل الحكومي في وجود عيوب كثيرة لمخرجات الأسواق وهذا لا يعدو أن يكون شرطا ضروريا لاتخاذ سياسات تدخلية، حيث يقتضي رسم هذه السياسات مقارنة العيوب الفعلية التي تقع فيها الأسواق بالعيوب المحتملة للتدخل الحكومي وذلك من خلال معيارين أساسين هما معيار الكفاءة (تحقيق فوائد أكبّر بنفس مستوى التكاليف) ومعيار العدالة في توزيع الدخول.

يمكن إيجاز مبّررات التدخل الحكومي فيما يلي:

- عجز الأسواق عن توفير سلع بمواصفات معينة يتطلب تدخل الدولة لحل مشكلة إخفاق السوق.
- حجم المشروع ودرجة المخاطرة التي تنطوي عليها المشاريع تستلزم تدخل الحكومة في السوق.

[1] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 118-119

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل، يمكن القول أن النفقات العامة تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة ، وأحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني التي ترمي لتحقيق النمو الاقتصادي، وتسريع وتيرة التنمية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إذ تهدف لتلبية الحاجات العامة وتحسين المستوى المعيشي، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاجتماعية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسعى للتأثير في مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة التقلبات الاقتصادية بشكل يضمن الاستقرار الاقتصادي، هذا يعني أن وجود النفقة العامة لا يبررها الجانب الاقتصادي فقط وإنما كذلك الجانب الاجتماعي.

أيضا تنوعت تقسيمات النفقات العامة وفق عدة معايير أهمها المعيار العلمي والعملي، كما تحكمها مجموعة من الضوابط والمحددات بهدف ترشيد النفقات لتحسين متغيرات الاقتصاد الكلي، ورفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية بحكم أنه مؤشر يدل على وضعية الاقتصاد ككل، وسيتم من خلال الفصل التالي إبراز أهم الجوانب المتعلقة به مع التأكيد على دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي في أي دولة ذو أهمية بالغة في رفع مستوى الناتج الداخلي، وبالتالي رفع المستويات المعيشية للطبقة المعوزة، لذا يعتبر النمو هدفا أساسيا للسياسة المالية لهذه الدول، كما يعتبر النمو الاقتصادي أيضا أحد أهم مواضيع العصر التي لا بد من الوقوف عليها.

ويأتي النمو الاقتصادي في صدارة اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبحكم الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات والنماذج من قبل في تفسير النمو الاقتصادي ومن أهمها:

- ✓ النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك ومن أهم المفكرين:
  - آدم سميث 1776، دافيد ريكاردو 1817، طوماس مالتون 1798، فرانك رامزي 1944.
- ✓ النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك من أهم المفكرين: صولو- صوان.
- ✓ النمو الاقتصادي لدى الكينزيين منها: نموذج هارود- دومار.
- ✓ النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر من أهم النظريات: نظرية مراحل النمو لوالت روستو.

وعلى هذا الأساس تم التطرق في هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: علاقة الانفاق العام بالمتغيرات الكلية

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين خاصة خلال منتصف القرن الماضي، إذ اعتبروه عملية تحول اقتصادي واجتماعي وسياسي معقدة، كما أوضحوا أن هدف النمو الاقتصادي يأتي على رأس أهداف السياسة الاقتصادية، كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع، وهو شرط ضروري ولكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فالجانب الآخر من المعادلة هو توزيع النمو المحقق بعدالة بين الأفراد، لذا جاء المبحث الأول كمايلي:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تقدير وقياس النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، حيث كان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم **روبرت مالتوس** سنة 1798 في كتابه مبدأ الأمة، وتبعه في ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

1. تعريف النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي منها:

- يعرف بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.

- كما يعرف بأنه:[1] ذلك الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي.

وفي هذا السياق يطلق على كمية الناتج المحلي من عام إلى آخر اسم نمو الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي.

[1] . شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997، ص 64

2. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

هناك اختلافات جوهرية بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ويمكن معرفة ذلك من خلال تحديد مفهوم كل منهما.

فهناك من يعرف التنمية الاقتصادية على أنها تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحويله من حالة ركود وثبات إلى حالة الحركة الديناميكية عن طريق زيادة قدرة الاقتصاد الوطني تحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحر في بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية.

كذلك يعرفها آخرون بأنها: تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.[1]

وبالتالي فان التنمية لا تعني النمو في حد ذاته لان النمو الاقتصادي يشير إلى زيادة بالناتج أو الدخل القومي، أما التنمية هي مفهوم واسع لرفاهية الإنسان ترافقها نتائج ثقافية، سياسية، واجتماعية.

3. عوامل النمو الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي منها: رأس المال المادي، رأس المال البشري، توافر الموارد الطبيعية والتقدم التقني والتكنولوجي.

أ- رأس المال العادي:

يؤكد الاقتصاديون على الأهمية الكبرى لتراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، ويتم تحقيق هذا التراكم من خلال عملية الاستثمار، والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لغرض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال العادي:[2]

1 - محمود عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 20

2 - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص 135

- **رأس المال المالي:** والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات، أو تقرض الى البنوك لاستعمالها في الاستثمار.

- **رأس المال الحقيقي أو المادي:** الذي يتكون من المصانع والمعدات ومخزون المواد الخام.....الخ.

ب- رأس المال البشري[1]: من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي نجد رأس المال البشري أو الاستثمار البشري. و هذا الأخير لا يعتمد في تكوينه على التعليم و التدريب فقط، بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري، حيث أن تكوين رأس المال البشري وزيادة السكان تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال، ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادته، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن القول أن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا بد أن يتوازن ويتواكب مع الزيادة في رأس المال المادي حيث يمكن زيادة إنتاجية العمل و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ج- توافر الموارد الطبيعية: [2]

وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها فكلما توفرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، لذلك وجب على أي اقتصاد أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه أو أن تكون لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي. وبما أن الموارد الطبيعية المتوافرة في الكون من تربة ومعادن وغابات وبحار وغيرها هي أساس كل نشاط زراعي أو صناعي، فلا بد من المحافظة عليها لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. وإذا ما استنزفت الموارد البيئية الطبيعية وتدهورت فإن أعباء ذلك سوف تكون خطيرة على الإنسان والبيئة والاقتصاد على حد سواء. ويمكنها أن تتضمن اختفاء الغابات واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة وتعرية التربة وتحميضها وانخفاض قدرتها الإنتاجية وانتشار الصحاري وتلوث البيئة وغيرها.

1 . عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سابق ص 56

2 . لزرق شهرة، الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2010، مذكرة تخرج لنيل ماستر، جامعة تبسة، 2012، ص 28

وتجدر الإشارة إلى أن النمو الإقتصادي يهدف إلى تلبية حاجات الحاضر ومتطلباته من دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات المستقبل ومتطلباته، وخصوصاً مع تلك الزيادة السكانية الهائلة، التي سوف تضغط على قاعدة الموارد الطبيعية للحصول على الغذاء والمسكن والوقود.

د- التقدم التقني والتكنولوجي: [1]

مع تقدم التكنولوجيا تظهر بدائل جديدة في عمليات الإنتاج مثل استخدام مواد أولية مكان مواد أولية أخرى، مما يخفض تكاليف الإنتاج ويحسن المنتجات المعروفة وتخلق منتجات جديدة، وفي كل هذه الأحوال يؤدي التقدم التقني إلى زيادة الناتج مع مرور الزمن ولو ظلت كميتا رأس المال والعمل في غضون ذلك دون تغيير.

والتالي فحجم الناتج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال فقط وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بـــ: الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج الذي هو عبـارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره لا عنصر العمل ولا رأس المال، وهو نتيجة أبحاث الاقتصادي روبرت صولو وعلى هذا الأساس وبتواجد العامل التكنولوجي يكون معدل النمو الاقتصادي كما يلي:

نمو الإنتاج = مساهمة عنصر العمل + مساهمة عنصر رأس المال + الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج

حيث تتأثر الإنتاجية الكلية للإنتاج بعدة عوامل، حيث أن التحكم الجيد والمهارة العالية في إدارة وتنظيم عملية الإنتاج يعتبر عاملا رئيسيا في تحسينها، بالإضافة إلى أهمية التعليم والبحث العلمي الذي يرفع من المستوى المعرفي والتأهيلي لليد العاملة.

[1]. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم، 2010، ص: 81

4. تكاليف النمو الاقتصادي: [1]

من الضروري الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل لبعض الأعباء والتضحيات ولعل من أهم هذه الأعباء نجد ما يلي:

كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.

إن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة بل وحتى النامية أدى إلى زيادة التلوث البيئي و القضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن حيث يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي و السبب الرئيسي الذي يدعو إلى مزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، بحكم أنه نتيجة التضارب بين مصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح وتعظيم العوائد بغض النظر عن أثار ذلك، حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق والتقنيات ثم مرحلة ثانية بعد تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، يتوجهون نحو العمل على كيفية غزالة الآثار السلبية وهو أمر غير منطقي بحكم أن آثار النشاط الاقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي و المستقبلي وتزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية.

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدلات النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج، وبالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة الآنية للأفراد والتي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو استغل ذلك الوقت في العمل لأجر معين.

المطلب الثاني: تقدير وقياس النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلال العلاقة بين كل المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول

[1] . لزرق شهرة، مرجع سابق، ص 29

لأسباب عديدة تتعلق بتوافر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك. كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: طرق قياس وتقدير النمو الاقتصادي

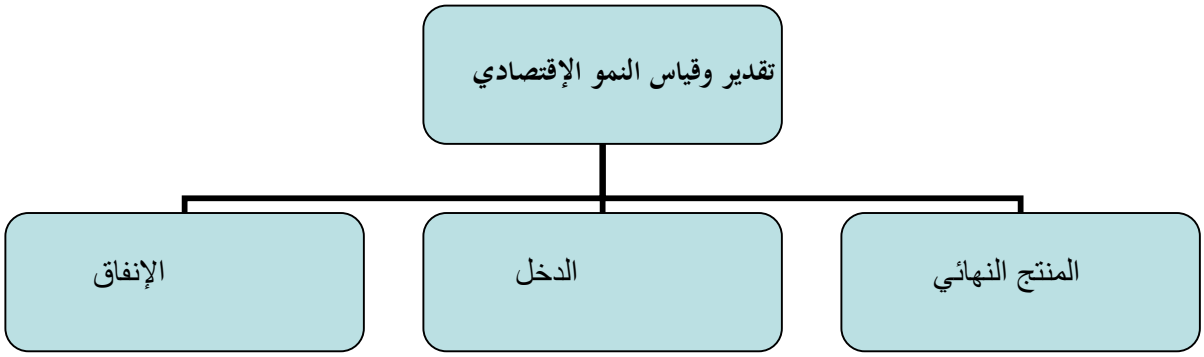

المصدر: من إعداد الطلبة.

1. طريقة المنتج النهائي:[1]

2. - المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

قيمة المنتوج النهائي = القيمة المضافة لمنتوج ما + قيمة المنتجات الوسطية

حيث أن:

- القيمة المضافة : هي ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الإنتاج.

- المنتجات الوسطية: وهي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الإنتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الإنتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

[1] - بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 75

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطة في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين: مرة كقيمة نهائية، ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

3. طريقة الدخل:

يعرف الناتج الداخلي الخام على هو إجمالي دخول عوامل الإنتاج العامة في الاقتصاد المحلي، حيث يمكن القول أن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

- الناتج الداخلي الخام: مؤشر اقتصادي يقيس الثروة التي يحققها البلد خلال سنة ويتكون من مجموع القيم المضافة التي تحققها المؤسسات والدولة والأفراد المقيمين بالبلد دون اعتبار جنسيتهم، وتمثل القيمة المضافة مجموع قيمة المواد والخدمات التي تحققها القطاعات الاقتصادية خلال سنة بعد طرح قيمة المواد والخدمات الوسيطة أي التي استعملت لإنتاجها.

الدخل الوطني= مجموع الأجور + مجموع الفوائد+ مجموع الفوائد+ مجموع الربوع

وبالتالي فان مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الإنتاج يتعامل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة، وللحصول على تقدير إجمالي الناتج الوطني بسعر السوق نجد:[1]

الناتج الوطني الخام بسعر السوق= الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك

4. طريقة الإنفاق:

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع وخدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه دخل، وبالتالي فالإنفاق يساوي الدخل، والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فان:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

[1] : بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 76

حيث أن الإنفاق الكلي: $Y=C+I+G+(X-M)$

Y : يمثل الدخل الوطني

C : يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك).

I : يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص).

G : إنفاق القطاع الحكومي.

(X-M): يمثل إنفاق القطاع الخارجي، X الصادرات، M الواردات

المبحث الثاني: علاقة الإنفاق العام بالمتغيرات الكلية:

رأينا إن النفقات العامة تنقسم تبعا لأغراضها الى عدة أنواع مختلفة، وهو ما يعني أن النفقات العامة تنتج أثار متعددة في مختلف المجالات، فهي تهدف في نطاق الاقتصاد العام الى إشباع الحاجات الجماعية المختلفة، أي الى تقديم خدمات عامة مختلفة، كما أنها تؤدي الى التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية وهي: الدخل الوطني ومكوناته المتمثلة في الاستهلاك و الادخار و الاستثمار، والى التأثير في المستوى العام للأسعار، وفي توزيع الدخل الوطني وبالتالي التأثير في التوازن الاقتصادي العام، وعلى الرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين، غير أن هذه الآثار الاقتصادية التي تترتب على النفقات العامة قد تكون لها آثار مباشرة أو آثار غير مباشرة[1].

وبذلك يمكن تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.

المطلب الثاني: آثار الانفاق العام غير المباشرة للنفقات العامة.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

لأجل تحقيق النمو الاقتصادي تلجأ الدولة إلى سياسة إنفاقية عامة، باستخدام بعض الموارد الاقتصادية مؤثرة بذلك على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: الإنتاج الوطني، الاستهلاك الوطني، فضلا عن آثارها على التشغيل والمستوى العام للأسعار وعلى نمط توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع.

[1]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 143

1. الآثار المباشرة للنفقات العامة على الإنتاج الوطني.

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة والتي يمكن تقييمها نقدا، ويقصد به أيضا مجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة، وتؤثر النفقات العامة مباشرة في الإنتاج الوطني عن طريق تأثيرها على قدرة ورغبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار وفقا لما يتوافر له من عوامل إنتاجية تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية وحجم الطلب الفعال، وعلى تحويل هذه العناصر الإنتاجية وتنقلها من مكان إلى مكان.

1.1. آثار النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:[1]

تؤدي النفقات العامة إلى رفع مقدرة الاقتصاد الوطني على الإنتاج، وذلك عن طريق تنمية عوامل الإنتاج كما وكيفا،كزيادة قدرة الأفراد على العمل (باعتباره عامل من عوامل الإنتاج الأساسية) من خلال الزيادة في النفقات العامة التي تعمل على توفير وبكمية اكبر السلع والخدمات التي تستهلكها الأفراد، ويشكل هذا النوع من النفقات الاستهلاكية بحيث كل ما تنفقه الدولة على المرافق العامة التقليدية (الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء) وغير التقليدية (التعليم، الصحة، والتأمين الاجتماعي ، والإعانات الاجتماعية) يزيد في قدرة الأفراد على العمل أي مقدراتهم الإنتاجية لأنها تزيد في كفاءتهم وقدراتهم الذهنية والجسمانية وتؤمنهم ضد مخاطر المستقبل .

فإذا كانت النفقات العامة تزيد من قدرة الأفراد الإنتاجية فان هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد وبالتالي زيادة ادخاراتهم من هذه الدخول المباشرة وغير المباشرة المضمونة بالإنفاق العام، إذا النفقات العامة من شأنها الزيادة في قدرة الإفراد على الادخار.

ولا تقتصر آثار النفقات العامة على رفع قدرة الأفراد في العمل والادخار بل في الاستثمار أيضا، وهذا يتم عن طريق النفقات العامة الاستثمارية، كأن تمنح الدولة مثلا إعانات اقتصادية موجهة لتوسيع الاستثمار سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فتتكون رؤوس أموال عينية وهي إحدى القوى المالية للإنتاج التي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية.

2.1. آثار النفقات العامة على رغبة الأفراد في العمل والادخار والاستثمار

إن للنفقات العامة آثار إيجابية على رغبة الأفراد في العمل بصورة عامة، حيث ينتج عن ضمان دخول الأفراد مقابل جهودهم المبذولة من شأنه أن يزيد في رغبة الأفراد في العمل، علاوة على ما يتلقوه من توفير لشروط وظروف مشجعة على العمل بسبب النفقات العامة (التعليم، خدمات صحية.....)

[1] - خالد الخطيب، أحمد شامية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 91-92

وبصورة عامة كذلك تؤدي النفقات العامة إلى زيادة رغبة الأفراد وميلهم إلى الادخار إذا كانت هذه النفقات في اتجاه مكافأة من يرغب ويتفانى ويبدع في العمل هذه النفقات تسمح في زيادة إدخاراتهم من خلال إقبالهم على زيادة الجزء المخصص للادخار من هذه الدخول.

كما تؤدي النفقات العامة إلى الزيادة في رغبة الإفراد على الاستثمار، إذا كانت هذه النفقات حافزا قويا للمستثمرين على تنشيط إنتاجهم وزيادة استثماراتهم، لأنهم يقبلون على ذلك بكل تفاؤل ما دام هذا الإنفاق سيعود عليهم بنفع مادي مباشر كحصولهم على الإعانات أو مساندة من طرف الدولة للمستثمرين في حالة الأزمة مثلا.

3.1. آثار النفقات العامة على تحويل عناصر الإنتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى تحويل في استخدام الموارد الاقتصادية، بتأثيرها على عناصر الإنتاج فتجعلها تتحول من فرع إنتاج إلى آخر ومن مكان إلى آخر والأمثلة على ذلك كثيرة، فالإنفاق العسكري مثلا يحول عناصر الإنتاج من قطاع الزراعة والصناعة إلى ميدان الإنتاج الحربي، وكذا الإنفاق الحكومي في مجالات الوظائف التقليدية الأخرى للدولة تؤدي إلى توجيه بعض عناصر الإنتاج إلى تلك الوظائف والاستخدامات.

كذلك يترتب عن النفقات العامة توجيه إنتاج القطاع الخاص وزيادة أهمية القطاع العام حسب الرغبة القائمة، أو قد يكون ذلك بغرض تشجيع قيام صناعات معينة في مناطق محددة. وعليه فان النفقات العامة يمكن أن تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر، ومن القطاع الخاص إلى القطاع العام، ومن مكان إلى آخر داخل إقليم الدولة، ولا شك أن تحويل عناصر الإنتاج هذه لها آثار على الإنتاج الوطني[1].

2. الآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك الوطني بصورة مباشرة عن طريق الزيادة الأولية في الطلب على أموال الاستهلاك نتيجة للإنفاق العام. ويمكن اعتبار هذا النوع من الآثار المباشرة العامة على الاستهلاك من خلال:

- نفقات الاستهلاك الحكومي أي شراء الدولة لأنواع من السلع الاستهلاكية.
- النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور تخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات.

2.1. بالنسبة لنفقات الاستهلاك العام[2]:

تنطوي النفقات العامة هذه على شراء خدمات استهلاكية كالخدمات الصحية وخدمات الأمن والدفاع وكذلك شراء سلع استهلاكية من طرف الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة مما يؤثر بالزيادة في الاستهلاك الوطني، إلا أن

[1] - محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص ص: 144-145

[2] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص: 76

البعض يرى بان هذه النفقات تمثل نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، وبالتالي فهي لاتؤثر في الواقع على حجم الاستهلاك الكلي، ولكنه يؤدي إلى تعديل في هيكله بتشجيع استهلاك سلع نمطية مما يؤثر على هيكل الإنتاج والعمالة كما قد تقوم الدولة كذلك بتقديم أو توزيع سلع استهلاكية بالمجان على بعض الفئات الاجتماعية كالخدمات الطبية مثلا، ولا شك أن النفقات العامة المخصصة لشراء هذه السلع الاستهلاكية بغض النظر عن الغرض المقصود بها تؤثر مباشرة في الاستهلاك الوطني

2.2. بالنسبة لنفقات الاستهلاكية الخاصة بتوزيع الدخول المخصصة للاستهلاك[1]:

تنطوي هذه النفقات على توزيع دخول نقدية، بحيث تقوم الدولة بتوزيع هذه الدخول الموجهة جزئيا أو كليا لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وهذا الإنفاق مقابل ما يؤديه موظفوها وعمالها من أعمال أو خدمات يقدم في شكل مرتبات وأجور ومعاشات، ومن ثم فدخول الأفراد هنا تؤدي إلى زيادة الاستهلاك فيؤثر على الاستهلاك الوطني من جهة، ومن جهة أخرى قد تقوم الدولة بتوزيع دخول بدون مقابل تأخذ صورة إعانات اقتصادية لصالح بعض الصناعات، بهدف تخفيض أسعار المنتجات وهو ما يترتب على هذه النفقات الزيادة على الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك، كما تقدم الدولة إعانات اجتماعية كالإعانات التي تمنحها لبعض الفئات مثل إعانات البطالة والشيخوخة والعجزة، المخصصة بطبيعتها لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وبالتالي التأثير في الاستهلاك الوطني.

3. الآثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل ومستوى الأسعار:

1.3. الآثار المباشرة للنفقات العامة على التشغيل[2] :

إن الإنفاق الحكومي على الاستثمار والاستهلاك وزيادة صافي ما في حوزة الأفراد من أصول هي: أهم أنواع الإنفاق الحكومي أثرا على حجم التوظف بحسب ترتيب الأهمية النسبية المعقودة لكل، والعلاقة بينها وبين حجم التوظيف طردية، هذا ويؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال، فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظف، وبديهي انه لو نتج عن التوسع في الإنفاق الحكومي نقص في الإنفاق الخاص فان هذا يؤدي إلى نقص حجم التوظيف .لأن في هذه الحالة الأخيرة، استخدام الحكومة للأفراد في مشروعاتها المختلفة لا يعني أنها تخلق الوظائف لهم بل يعني أنها تغري الأفراد بالعمل لديها بدلا من العمل في قطاع الخاص، فالإنفاق الحكومي في هذا المثال يحول الموارد ومنها الموارد البشرية من القطاع الخاص إلى القطاع العام و بصورة عامة يمكن القول أن السياسة الإنفاقية لها مساهمتها الهامة في تحقيق العمالة أو

[1] - عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 116

[2]- بصديق محمد، النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2009، ص 53

التشغيل سواء من خلال المحافظة على قيام القطاع الخاص وترقية دوره في الإقتصاد والحياة الاجتماعية للمجتمع أو عن طريق المشروعات العامة، أو من خلال سبل أخرى تلجأ إليها الدولة قصد تحقيق مستوى أعلى من العمالة.

2.3. الآثار المباشرة للنفقات العامة على مستوى الأسعار[1]:

إن النفقات العامة الهادفة إلى تقليل الدين العام تكون فاعليتها أقل في التأثير على مستوى الأسعار من تلك التي تهدف إلى زيادة القوة الشرائية للأشخاص، مثل الإعانات الاجتماعية، كما أن تركيز النفقات على الاستهلاك أو الاستثمار يكون له أثر مختلف على الأسعار، فإذا وجهت النفقات للاستثمار فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض نسبي في الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة العرض على الطلب، ويكون مستوى التوازن عند مستوى من الأسعار أقل من المستوى السابق. أما إذا وجهت النفقات العامة لتشجيع الاستهلاك، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والسبب في ذلك هو زيادة الطلب على العرض، لكن هذه الزيادة قد تتوقف لتعاود الانخفاض إذا كانت حافزا للمنتجين لزيادة الإنتاج، ولهذا فإن هذا الأثر يتوقف أيضا على مستوى النشاط الاقتصادي العام، فيكون أثر النفقات العامة عل الأسعار قليل في حالة الركود الاقتصادي، ويكون كبيرا في حالة الازدهار، لذا يرى الكثير من علماء المالية العامة بضرورة إتباع سياسة مالية توسعية في فترات الكساد وانكماشية في حالة الانتعاش الاقتصادي.

4. آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني[2]:

يقصد به إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها، حيث يتحدد توزيع الدخل في الدول الرأسمالية التي تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، بين مختلف الموارد والقوى الاقتصادية التي تساهم في عملية الإنتاج وفقا لقوانين السوق، في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل، مما يتطلب تدخل الدولة لإدخال التعديلات اللازمة التي تجعله أقرب للعدالة والمساواة.

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه، وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج، تتمثل في الأجور، الفوائد، الريع والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخول بين المنتجين .و تتدخل ثانيا من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، و في هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول الناتجة عن التوزيع الأولي، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك، كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقديم خدمات غير قابلة

[1]- طارق الحاج، مرجع سابق، ص 152

[2] - المرجع نفسه، ص 145

للتجزئة، مثل نفقات الأمن، الدفاع، العدالة، الصحة، الهياكل الأساسية (الطرق، المطارات، الموانئ....) فمثل هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الرفاهية الجماعية.

من ناحية أخرى فإنه يمكن للنفقات العامة أن تعيد توزيع الدخل الوطني بين القطاعات المختلفة للدولة (زراعة، صناعة، خدمات.....) وبين الأقاليم الجغرافية المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني لا تقتصر على طبيعة النفقات العامة فقط، بل تتطلب أيضا معرفة مصدر تمويل هذه النفقات، فإذا كان تمويلها عن طريق إيراداتها من الضرائب التي تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة و من الرسوم و أملاك الدولة، فإن أثر النفقات ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية، و دون إحداث زيادة في الأسعار مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كان تمويلها عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقة المتوسطة و الفقيرة، أو من القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد، فإن أثر النفقات سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية، و إلى زيادة الأسعار و ظهور التضخم، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الاقتصاد.

المطلب الثاني :الآثار غير المباشرة للنفقات العامة:

للنفقات العامة آثار غير مباشرة تحدثها على الاستهلاك وعلى الإنتاج من خلال الأثر الخاص بعاملي" المضاعف " و "المعجل"

1. الآثار غير المباشرة للنفقات العامة من خلال أثر " المضاعف"[1]

يعرف المضاعف على أنه أداة للنمو الاقتصادي وهو يوضح أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني، أو هو معامل الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الاستثمار، حيث يعبر المضاعف عن الزيادة في المداخيل والإنتاج، الناتجة عن ارتفاع مبالغ النفقات العمومية بحيث أن تغطية هذه النفقات يكون عن طريق الموارد الجبائية.

أشار كينز في كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود الذي أصدره في عام 1936، إلى أن النفقات العامة في شكل استهلاك أو استثمارات عمومية وتقديم تحويلات جديدة أو تخفيض الضرائب يساهم في تقريب الاقتصاد الوطني من حالة التشغيل الكامل، وبالتالي فان للإنفاق العام دورا كبير في الرفع من الطلب الكلي.

[1] - بن عزة محمد، أثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل احصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2004 مؤتمر دولي، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 6

2. الآثار غير المباشرة للنفقات العامة من خلال أثر " المعجل[1]"

يعرف المعجل على أنه أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فالزيادة المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها طرديا الزيادة في الاستثمار، إن العلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنهما بمبدأ المعجل.

- إن زيادة الدخول يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، وبعد نفاذ المخزون يجد منتجي تلك السلع أنفسهم مضطرين إلى زيادة الإنتاج بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات بهدف الاستمرار في عمليات الإنتاج، حيث أن زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي.

[1] - سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 83

خلاصة الفصل الثاني:

إن دراسة مسألة النمو الاقتصادي مهمة جدا لأنها تعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، فهو مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، ومدى الارتباط بالعوامل الأخرى الاقتصادية او غير الاقتصادية من مالية، اجتماعية وسياسية، مثل عوامل الإنتاج كالعمل، رأسمال المادي والبشري، التقدم التكنولوجي. هذه العوامل ترتبط مع النمو الإقتصادي بالتأثير الإيجابي والسلبي، ولذا فعملية تقديره تخضع لمجموعة من المعايير مثل: معيار الدخل، معيار الإنفاق وغيرها من المعايير.

وللوصول بالنمو الاقتصادي الى درجة كبيرة من الارتفاع فإن ذلك بمدى قدرة الدولة على الانفاق العام أي كمية النفقات التي تسخرها الدولة للإنفاق في شتى المجالات خاصة منها القطاعات التي تكون فيها متأخرة في إنجاز مشاريعها، حيث يكون تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المتغيرات الاقتصادية مثل: الناتج الوطني، الاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني.

لذا كان لزاما على الدولة الجزائرية إيلاء أهمية كبرى لمسألة النمو الاقتصادي، حيث ما فتأت تضع مخططات طويلة أو متوسطة المدى، من أجل تحقيق معدلات نمو مستقرة وجيدة، وهذا منذ الاستقلال إلى غاية وقتنا الحاضر، حيث في دراستنا هذه تقتصر على فترة 2001-2014 التي عرفت إنفاقا كبيرا لم تعرفه الدولة الجزائرية من قبل، من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

تمهيد:

لقد كانت ولا تزال مسألة التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيسي للتخلص من التخلف لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، من هذا المنطلق وضعت الدول النامية النمو بشكل عام والنمو الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأول، وفي سبيل ذلك رسمت السياسات والخطط والبرامج على اختلاف فلسفتها وتوجهاتها، وخصصت لها الموارد المادية والمالية والبشرية لتحقيق هذا الهدف.

ففي الجزائر ولتدارك ذلك التأخر الحادث في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد .فمنذ سنة 2001 اعتمدت الجزائر لسياسة إنعاش اقتصادي لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال وحتى هذا التاريخ، في ظل وفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 150 دولار للبرميل، وذلك عبر برامج للاستثمارات العمومية انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وأخيرا برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس تم التطرق في هذا الفصل إلى:

1- المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

2- المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

3- المبحث الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004

إن الارتفاع المسجل في أسعار البترول أدى إلى زيادة إيرادات الدولة بسبب مداخيله المرتفعة، ومع النمو البطيء في مختلف القطاعات وجب على الحكومة التوسع في الإنفاق العام من أجل تحريك عجلة التنمية، حيث عملت الحكومة على تدارك ذلك من خلال إصدارها لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 حتى تتمكن من مواكبة التطور. وقد جاء هذا المبحث كمايلي:

- المطلب الأول: مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004
- المطلب الثاني: أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

المطلب الأول: مضمون برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 وأهدافه:

إن الانخفاض المسجل في معدلات النمو وارتفاع معدلات البطالة من جهة، وزيادة موارد الدولة من جهة أخرى أدى إلى تبني الدولة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 وهو أول برنامج تنمية في الألفية الثالثة، بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحفيز المؤسسات الوطنية وتنشيط الطلب في السوق.

1- مضمون البرنامج:

اجتمع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية بتاريخ 25 أفريل 2001[1]، وتمحور هذا الاجتماع حول دراسة برنامج دعم الإنعاش على المدى القصير والمتوسط، حيث خصص له مبلغ 525 مليار دج وذلك على مدار 4 سنوات. وذلك من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين الإطار المعيشي للسكان والمرافق العمومية بمختلف فروعها، ودعم الموارد المحلية والبشرية.

تم تقسيم برنامج دعم الانعاش إلى أربعة قطاعات رئيسية، كل قطاع ينقسم بدوره إلى قطاعات ثانوية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية المنعقد يوم الاربعاء 25 أفريل 2001، تاريخ الولوج 25 مارس 2016 على الساعة: 12.45، متوفر في:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm

جدول رقم 01: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 - الوحدة مليار دج-

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	70.2	53.1	6.5	204.5	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

Source : www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم01: يوضح توزيع المخصصات المالية السنوية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004

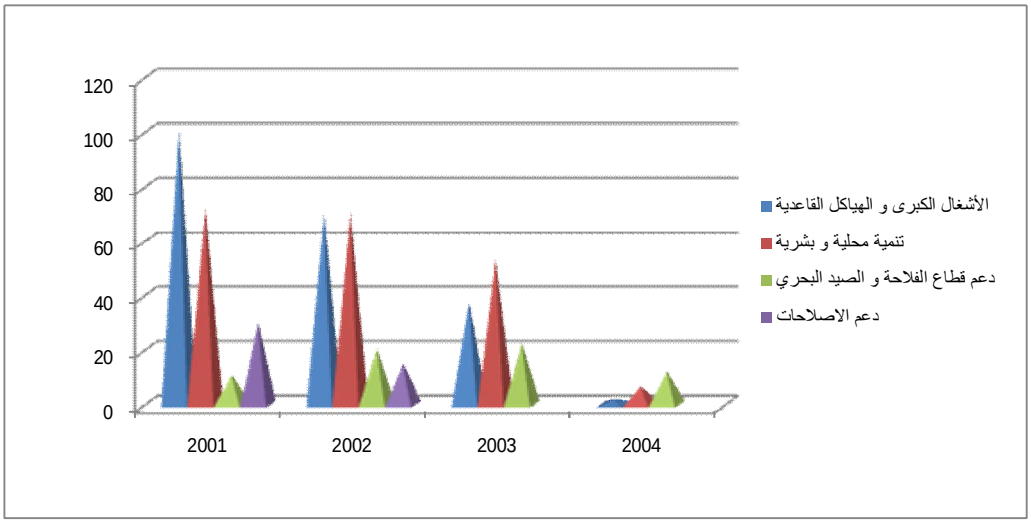

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الجدول

تحليل الجدول:

من خلال اجدول أعلاه والممثل بيانيا للمخصصات الاستثمارية لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2004 نجد أن:

1- أعطت الحكومة أهمية كبيرة لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية حيث استفاد هذا القطاع من 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا البرنامج، وهذا ما يدل على أن الحكومة عازمة على النهوض بالقطاع وتطويره لتدارك النقص الحاصل فيه.

2- أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فاحتل المرتبة الثانية من حيث إجمالي المبالغ المخصصة بمقدار 204.2 مليار دج أي بنسبة 38.8%، جاء هذا القطاع من أجل تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع ومواكبة تطور المجتمعات، كذلك القضاء على الجهوية بين مناطق الوطن، تهيئة المحيط، تطوير هياكل الخدمات العمومية وعصرنتها.

3- أما في المرتبة الثالثة فنجد قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج، وبنسبة وصلت إلى 12.4% من إجمالي المبالغ المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، جاء هذا القطاع من أجل تدعيم الفلاحين وإنشاء المستثمرات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة وتجهيزها من أجل تحقيق الاكتفاء في هذا القطاع وتحقيق الأمن الغذائي والوصول للمنافسة سواء كانت داخليا أو خارجيا، كما جاء أيضا برنامج التنمية الريفية بهدف التقليل من النزوح الريفي.

4- إن تغير النظام الاقتصادي في الجزائر من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي أوجب على الحكومة إدخال عدة إصلاحات اقتصادية وسياسية، ذلك من أجل مواكبة التطور بشتى مجالاته الحاصل في العالم والتكيف معه ومن ثم القدرة على المنافسة الدولية، فهذا ما أطلق عليه مصطلح دعم الإصلاحات في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 45 مليار دج وهذا ما نسبته 8.6 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج.

2- أهداف البرنامج[1]:

جاء البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التقليل من البطالة عن طريق خلق مناصب شغل جديدة وتحقيق رفاهية المجتمع.

- عصرنة مختلف نواحي الحياة عبر إدخال التكنولوجيا الجديدة عليها.

[1] - برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، رئاسة للجمهورية الجزائرية، تاريخ الولوج 25 مارس 2016 على الساعة: 15.22، متوفر في:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm

- النهوض بالقطاع العام والخاص من أجل توفير المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج.

- تقليل الفوارق بين طبقات المجتمع وتقديم المساعدة للطبقات للفقراء والمعاقين والعجزة[1].

- رد الاعتبار للمناطق الريفية من خلال دعم الحكومة لها ومحاولة التخفيض من النزوح الريفي وتنشيط القطاع الفلاحي تشجيع التنمية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط وتحسين هياكل الخدمة العمومية.

- المحافظة على التوازنات الجهوية بين المناطق والتشجيع على المنافسة فيما بينها.

- زيادة معدلات النمو في مختلف القطاعات.

المطلب الثاني: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

لقد كان لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة الممتدة من 2001-2004 الأثر الكبير والايجابي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، في مختلف القطاعات والذي كان الهدف الأساسي لهذه البرامج.

1. معدلات النمو الاقتصادية الحقيقية:

بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية 4.8%، وهو أعلى مما حققته في الفترة السابقة 1995-2000 والذي بلغ 3.2%، كما هو ملاحظ في الجدول التالي:

جدول رقم 02: معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 **الوحدة %**

السنوات / البيان	2001	2002	2003	2004
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي	2.4	4.7	6.9	5.2

Source : www.bank-of-algeria.dz

[1] - بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 203

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي عرفت تحسنا ملحوظا ابتداء من سنة 2001 بداية تاريخ تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث ارتفعت من 2.4 % سنة 2001 إلى 4.7% سنة 2002 ثم 6.9 % سنة 2003، لكنها تراجعت سنة 2004 إلى 5.2%، ويرجع هذا الارتفاع بشكل أساسي الى الطفرة النوعية التي عرفتها أسعار المحروقات، أما معدلات النمو داخل قطاع المحروقات فسجلت هي الأخرى ارتفاعا متواضعا طوال الفترة 2001-2004، وهذا لا يعكس ما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية هائلة، من حديد وفوسفات، واراضي خصبة يمكن استصلاحها لتحقيق اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية، وهذا يدل على عدم استغلالها بالشكل الأمثل واعتماد الجزائر على مورد واحد وهو البترول.

2. أثر الانفاق العام على مختلف القطاعات[1]:

من خلال الأغلفة المالية الهامة التي خصصت لكل قطاع من القطاعات المختلفة في الجزائر في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ساهم ذلك في رفع معدلات النمو الاقتصادية لمختلف هذه القطاعات، كما هو وارد في الجدول التالي:

الشكل رقم 03: جدول يمثل معدلات النمو القطاعية **الوحدة%**

	2001	2002	2003	2004
المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	-1.3	19.7	3.1
المناجم	-2.8	6.1	0.6	-1.0
الطاقة والمياه	5.0	4.3	6.6	5.8
صناعات مصنعة	-1.0	-1.0	3.5	-1.3
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء واشغال عمومية	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارة العامة	2.0	3.0	4.5	4.0
حقوق وضرائب على الواردات	4.8	16.7	2.3	10.2

Source : www.bank-of-algeria.dz

[1] - بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 209

- **قطاع الفلاحة:**

رغم المبالغ المالية المرصودة لقطاع الفلاحة إلا أن معدلات النمو في ها القطاع عرفت تذبذبا صعودا ونزولا، حيث أن مبلغ 55.9 مليار دج لم يكن كافيا لتحقيق نهضة في قطاع الفلاحة، والذي كان يعول عليه لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والحد من اللجوء إلى الاستيراد، فمن معدل نمو يقارب 13.2% سنة 2001 إلى معدل يقارب 1.3-% سنة 2002 ويعود السبب في ذلك إلى الظروف المناخية، ومع تحسنها عاودت معدلات النمو في قطاع الفلاحة التحسن سنة 2003 وصلت حتى 19.7% لكنها تراجعت مرة أخرى سنة 2004.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية:**

يعد من القطاعات التي استفادت من أكبر دعم مالي، عاد هذا بالإيجاب على معدلات نموه، ويرجع سبب الاهتمام بهذا القطاع وتخصيص مبالغ هامة له في إطار دعم الإنعاش الاقتصادي إلى كونه من أهم القطاعات التي يعول عليها لتحقيق تطور في الجزائر، حيث عرفت نسبة نمو تقدر بـ: 2.8 % سنة 2001 ونتيجة للإنفاق الكبير إرتفع معدل النمو في السنة الموالية ووصل إلى نسبة 8.2%، لكنه إنخفض إلى 5.5% بسبب الزلزال الذي عرفته الجزائر في ماي 2003، وعاود النمو في سنة 2004 حتى وصل إلى نسبة 8.0 % وهذا يدل على أن قطاع البناء والأشغال العمومية استفاد كثيرا من الانفاق العام الذي أقره برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

- **قطاع الصناعة:**

عكس القطاع السابق لم يعرف قطاع الصناعة نموا هاما بل سجل تدني في نموه خلال سنوات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، بسبب عدم إهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية، خاصة مع إفلاس المؤسسات العمومية وتراكم ديونها واتجاه الدولة إلى خصخصتها.

- **قطاع الخدمات:**

عرف قطاع الخدمات نموا هاما سواء في شقيه خدمات خارج الإدارة العامة او خدمات الإدارة العامة وسبب هذا النمو هو إهتمام الدولة بقطاع النقل والاتصالات التي خصصت لهما مبالغ مالية هامة من أجل مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى العالم، ومؤشرات نمو هذا القطاع تدل على ذلك والواردة في الجدول السابق.

3- تقييم البرنامج[1]:

من خلال ما سبق يمكن القول ان:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ما بين الفترة 2001 و2004 لم يؤثر على نمو الناتج المحلي إلا من خلال مخصصاته لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، بحكم أن هذا القطاع عرف نمو معتبرا ساهم في توليد دول جديدة، سمحت بارتفاع نمو الناتج المحلي الحقيقي، أما بخصوص قطاع الفلاحة فقد ساهم بشكل ضئيل في ارتفاع نمو الناتج المحلي رغم أنه قطاع ذو ناتج مباشر في الاقتصاد المحلي، وسبب هذا النمو الضئيل يعود إلى الظروف المناخية رغم الإنفاق العام والهام المخصص لقطاع الفلاحة.

- كما أن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أولى عناية خاصة للتنمية البشرية في الجزائر[2]، كونه جاء بعد الأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها الجزائر على مدار عشرية التسعينات، هذه الأزمة كان لها بالغ الأثر السلبي في صياغة مختلف المؤشرات الاجتماعية في الجزائر مع بداية الألفية، من أجل ذلك كان جليا ببرامج التنمية خلال هذه الفترة إيلاء الأهمية البالغة للبعد الاجتماعي، حيث أولى مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي أهمية بالغة لقطاع التربية وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع التكوين المهني كونهم من أهم أركان التنمية البشرية، لكن أثر هذه النفقات لا تظهر على الناتج المحلي بشكل مباشر وعلى المدى القصير، لأن الهدف الأساسي هو تكوين رأس المال البشري، وإصلاح الهيئات والإدارات وتطوير المناخ الاستثماري.[3]

- عرفت معدلات البطالة انخفاض نسبي حيث تراجعت إلى النصف من 2001 إلى 2004، وهو ناجم عن عمليات التوظيف في الإدارات العمومية بصفة رئيسية وعن الانتعاش الاقتصادي خلال فترة تنفيذ البرنامج، مما ساهم في تحقيق معدلات نمو مقبولة خارج قطاع المحروقات، ومن جهة أخرى فإن عدم الوصول إلى معدلات بطالة منخفضة راجع إلى انعدام جهاز إنتاجي قادر على مجابهة الزيادة في الطلب المحلي.

---

[1] - صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2004 مؤتمر دولي، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013، ص 12-13

[2] - بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014 مؤتمر دولي، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013 ص 10

[3] - بودخدخ كريم مرجع سابق، ص 210

- شهد احتياطي الصرف تحسن كبير خلال فترة البرنامج حيث قفز من 17.96 مليار دولار سنة 2001 إلى 43.11 مليار دولار سنة 2004، محققا بذلك نسبة ارتفاع قياسية قدرت بـ: 140% وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

- مع الارتفاع المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية تراجعت المديونية الخارجية للجزائر حيث انتقلت من 33.65 مليار دولار سنة 1996 إلى 21.44 مليار دولار عام 2004، كما أن الجزائر اعتمدت على سياسات جديدة لإصلاح الوضع الخارجي.

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

إن ارتفاع احتياطي الصرف إلى قرابة 43 مليار دج سنة 2004[1]، حيث بلغ سعر البترول 39 دولار ومع توقع الارتفاع المستمر في الأسعار وفي إطار سعي الدولة إلى مواصلة الإنفاق العام وضعت برنامج جديد من أجل مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية التي جاءت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004. وعلى هذا الأساس تم التطرق في هذا المبحث إلى:

- المطلب الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.
- المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي على النمو الاقتصادي 2005-2009.

المطلب الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 وأهدافه:

امتد برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لمدة خمس (05) سنوات من 2005 إلى 2009، كما يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته.

[1] - بوعكاز إيمان، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، جامعة باتنة، 2015، ص 219

1- مضمون البرنامج:

خصص للبرنامج مبلغ يقارب 4202.7 مليار دج وقد تم توزيع المبلغ على عدة قطاعات، كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم 04: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 **الوحدة: مليار دج**

	المبالغ	النسبة (%)
التنمية المحلية والبشرية	1908.5	45.5
الأشغال العمومية والهياكل القاعدية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وعصرنتها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، بوابة الوزير الأول ص2، نقلا عن بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة الماجستير، 2010، ص 203

تحليل الجدول:

من الجدول نلاحظ أن:

1- قطاع التنمية المحلية والبشرية: خصص له مبلغ 1908.5 مليار دج، أي بنسبة 45 من إجمالي المبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم النمو الاقتصادي وهو أكبر غلاف مالي، حيث احتل قطاع السكن الأولوية بمبلغ 555 مليار دج وذلك من أجل تحسين الظروف المعيشية للسكان وهو ما يؤدي بالانعكاس إيجابا على عنصر العمل. أما قطاع التعليم فخصص له مبلغ كبير يقدر بحوالي 399.5 مليار دج، من أجل المساعدة في خلق أحسن الظروف للتمدرس في شكل بناء المدارس والجامعات.

إن قطاع التنمية المحلية والبشرية لم يغفل تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية حيث خصص مبلغ 250 مليار دج لها، وبرامج التنمية البلدية بمقدار 200 مليار دج.

2- أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية فقد واصلت الحكومة سعيها لتطوير القطاع من خلال تخصيصها لمبلغ 1703.1 مليار دج، وبنسبة وصلت إلى 40.5% من إجمالي المبالغ حيث حاز قطاع الأشغال العمومية والنقل على مبلغ 1300 مليار دج وذلك من أجل مواصلة تحسين البنى التحتية والهياكل القاعدية، يليه كل من قطاع المياه بمبلغ 393 مليار دج، ثم قطاع التهيئة العمرانية بحوالي 10.5 مليار دج.

3- لضمان مواصلة التنمية الاقتصادية خصصت الحكومة مبلغ 337.2 مليار دج من إجمالي المبالغ، منها 312 مليار دج في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ذلك من أجل خلق جو مناسب للاستثمار وتحسين المنافسة.

في إطار سعيها إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد خصصت الحكومة مبلغ 7.2 مليار دج، وذلك لما تمثله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل.

4- أما تطوير برنامج الخدمات العمومية وعصرنتها فقد حاز على مبلغ 203.9 مليار دج، أي مانسبته 4.8% من اجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، حيث ينقسم هذا البرنامج إلى:

- قطاع المالية والداخلية والذي خصص له مبلغ 99 مليار دج.

- قطاع المالية والتجارة والذي خصص له مبلغ 88.6 مليار دج.

- قطاع البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال 16.3 مليار دج.

5- فيما يخص برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة فقد خصصت الحكومة مبلغ 50 مليار دج، أي ما نسبته 1.2% من إجمالي المبالغ لغرض فك العزلة عن المناطق النائية.

2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي[1]:

سعى هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- توسيع المرافق العامة وعصرنتها: وهي من بين الأهداف الرئيسية التي كانت تعول الحكومة على تحقيقها من أجل تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. خاصة أن الأوضاع المعيشية في فترة التسعينات كانت جد متدهورة سواءا من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية هذا ما انعكس سلبا على سير المرافق والخدمات العمومية.

[1] - بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص: 202

- تطوير الهياكل القاعدية: فالبنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- تطوير الموارد البشرية: إن تطوير الموارد البشرية يجنب أكبر المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في الندرة عن طريق تحسين المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد وإدخال التكنولوجيا الحديثة على القطاع، فالموارد البشرية تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية.

- تحديث الاقتصاد: من خلال المبلغ المخصص لهذه العملية نجد أن الحكومة أعطت أهمية كبيرة من أجل العصرنة في شتى مناحي الحياة ولعل أبرزها التكنولوجيا الحديثة، الإعلام والاتصال.

- رفع معدل النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الأساسي لكل القطاع.

المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي على النمو الاقتصادي 2005-2009

لقد أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تأثيرا ايجابيا كالآتي:

1- تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009:

إن هذا البرنامج ساهم بشكل كبير في تطور معدلات النمو الاقتصادي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم05: معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2005-2009 الوحدة %

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	6
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	9.3
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	5.1	2	3	2.4	2.4

Source: www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم02: يوضح معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2005-2009

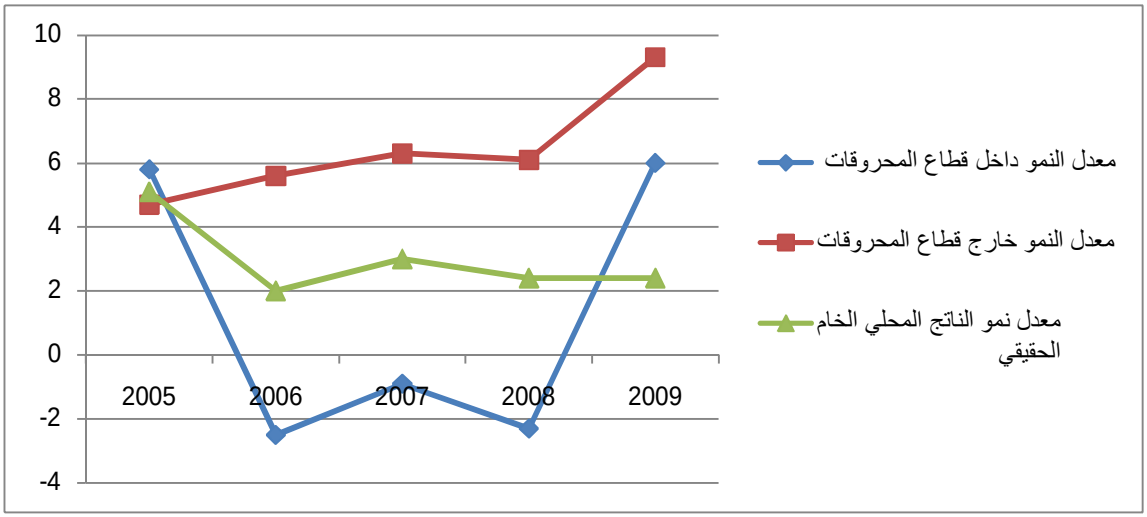

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الجدول

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني:

أن معدل النمو داخل قطاع المحروقات شهد أكبر تراجع له خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو بمقدار - 2.5 %سنة 2006، واستمر هذا التراجع في السنتين المواليتين، غير أنه في سنة 2009 شهد ارتفاع ملحوظ حتى وصل إلى 6%.

أما النمو خارج قطاع المحروقات فمنذ سنة 2005 وهو في ارتفاع مستمر بلغ 9.3% في السنة الأخيرة من فترة البرنامج ويعود هذا التحسن إلى دعم الدولة لكافة القطاعات خارج قطاع المحروقات كالصناعة والفلاحة والأشغال العمومية وذلك لمواجهة أي انخفاض محتمل في أسعار المحروقات، وأيضا في إطار سعي الحكومة إلى تطوير القطاع وعصرتنه.

إن ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات لم يغطي الانخفاض الذي كان داخل قطاع المحروقات وهو ما أثر سلبا على معدلات النمو المحلي، وبعض القطاعات الأخرى.

2- معدلات النمو القطاعية في الجزائر 2005- 2009

شهدت معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2005-2009 تباين ملحوظ كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم06: معدلات النمو القطاعية في الجزائر 2005-2009 **الوحدة %**

	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5	-5.3	6.2
صناعة عمومية	4.5-	2.2-	-3.9	1.9	3.5
صناعة القطاعات الخاصة	1.7	2.1	3.2	-	2.3
الهياكل القاعدية والأشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	10.2
خدمات خارج الإدارة العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	6.7
خدمات الإدارة العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.0

Source: www.bank-of-algeria.dz

تحليل الجدول:

نلاحظ أنه في سنة 2005 كان القطاع الفلاحي ضعيف المرودية، بينما حقق قفزة نوعية في السنتين المواليتين بمعدل نمو وصل إلى 5%، أما سنة 2008 فقد حقق عجز بمقدار5.3%- بسبب الجفاف الذي حصل في الجزائر في تلك الفترة، أما سنة 2009 فقد ارتفع معدل النمو في القطاع 6.2%.

ونظرا لتحسن مؤشرات القطاع الصناعي فقد حقق القطاع نسبة نمو معتبرة حيث بلغت 3.5 %سنة 2009

أما قطاع الهياكل القاعدية والأشغال العمومية فواصل النمو حتى بلغ 10.2% سنة 2009، وذلك من أجل تحقيق أهداف القطاع والمتمثل في تحسين البنى التحتية والنهوض بالمنشآت القاعدية وتوفير مناصب الشغل والتقليل من البطالة.

في الأخير نجد إن قطاع الخدمات أيضا استفاد من البرنامج التكميلي لدعم النمو خاصة من خلال استثمار الخواص في القطاع وتهيئة المناخ المناسب لهم، أما الإدارة العامة فقد وصل النمو بها إلى 8.4% سنة 2008 وهذا راجع إلى دعم الحكومة للقطاع وعصرتنه.

3- علاقة النفقات الحكومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر 2005-2009

إن ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة 2005-2008 ساعد الحكومة في مواصلة سياسة الإنفاق العام لتحقيق أهداف البرنامج، ما عاد بالإيجاب على الناتج الداخلي الخام، والجدول الموالي يوضح علاقة النفقات الحكومية بالناتج الداخلي الخام.

جدول رقم07: يوضح النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2005-2009. الوحدة مليار دج

	النفقات الحكومية	الناتج الداخلي الخام	النفقات الحكومية/الناتج الداخلي الخام
2005	2052.2	7563.6	0.271
2006	2453	8520.6	0.288
2007	3108.5	9306.2	0.334
2008	4175.8	10993.8	0.380
2009	4246.3	9968	0.426

Source: www.bank-of-algeria.dz

تحليل الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق أن:

الإنفاق العام خلال فترة تطبيق مخطط الدعم التكميلي للنمو الاقتصادي 2005-2009 كان متزايدا خلال سنوات هذا البرنامج، فمن مبلغ 2052.2 مليار دج سنة 2005 إلى 2009 اين وصل مبلغ الإنفاق العام إلى 4246.3 مليار دج، وفي مقابل هذا الانفاق الكبير كان النتاج الداخلي الخام متزايدا هو الآخر بصورة منتظمة وهذا التزايد كان من 2005 إلى 2008، لكن في سنة 2009 عرف تراجعا بسبب الازمة المالية التي عرفها العالم.

4- تقييم البرنامج[1]:

- يبدو أن النمو خارج قطاع المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي إذ تراوح معدله بين 4.7% في سنة 2005 وهي أدنى نسبة و9.3% في سنة 2009 وهي أعلى نسبة، وبذلك يمكن القول مبدئيا أن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات لم يعرف تدبدبا، وأن معدله لم ينزل تحت 5% إلا في سنة 2005، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له وذلك بسبب المحاصيل الزراعية لموسم 2008-2009 والذي قدر ب 6.2 مليون قنطار.

- كما أن الاستثمارات العمومية لعبت دورا هاما في تحسن النمو خارج قطاع المحروقات وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء (بمعدل نمو 8% في المتوسط خلال الفترة)، يليه كل من قطاع الفلاحة (بمعدل نمو 6.4% في المتوسط خلال الفترة)، وقطاع الخدمات (بمعدل نمو 6.3% في المتوسط خلال الفترة).

- ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى هشا ولايعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، حيث كانت نسبة النمو المتوسطة خلال الفترة في حدود 2.6% وبذلك فإن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا على الرغم من ان هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو في مختلف الاقتصاديات

المبحث الثالث :برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات، ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، على قدر الموارد التي كانت متاحة وقتذاك. وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

فهل ضخامة المبلغ الذي رصد لبرنامج التنمية الخماسي 2010-2014 كفيل برفع مستوى المعيشة للمواطنين إلى أحسن مستوى؟ وهل هذا الحجم المالي الثقيل من شأنه تسريع إنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والهيكلية؟

[1] - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث، عدد 2012/10 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 153

المطلب الأول: محتوى البرنامج وأهدافه.

ترأس رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، اجتماعا لمجلس الوزراء، بتاريخ: 10 جمادى الثانية 1431 هـ، الموافق 24 مايو 2010، حيث تمت الموافقة على برنامج التنمية الخماسي للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2014.

1. محتوى البرنامج[1]:

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار)، وهو يشمل شقين اثنين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج، (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك على الخصوص من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية)، و600.000 مكان بيداغوجي جامعي، و400.000 مكان إيواء للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية المنعقد يوم الإثنين 24 ماي 2010، تاريخ الولوج 10 أفريل 2016 على الساعة: 09.25، متوفر في:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/Communiquesara/2010/Com-240510.htm

بالإضافة إلى[1]:

- مليوني (02) وحدة سكنية، منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها

- أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب

- وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب من 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، وذلك على الخصوص:

- بأكثر من 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ

- أكثر من 2.800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص من خلال تجهيز 14 مدينة بالتراموي)، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات

- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة

- وما يقارب 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء الجمهورية الجزائرية، الرابط السابق.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية، يخصص هذا البرنامج أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال[1]:

- أكثر من 1.000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة.

- وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض

ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل، فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيدرها تنفيذ البرنامج الخماسي، ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر، يخصص البرنامج 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

2. أهداف البرنامج:

سعى القائمون على هذا البرنامج الى تحقيق جملة من الأهداف[2]:

- تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.
- رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية.
- ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة.

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء الجمهورية الجزائرية، الرابط السابق.

[2] - مدوري عبد الرزاق، **عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 سطيف1، 12/11 مارس 2013، ص 23.

- تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أكد الدكتور عبد القادر دربال[1] أن الجزائر بإمكانها تحقيق أهداف المخطط الخماسي 2010-2014 من خلال الإنفاق الضخم شريطة أن يصاحبه آليات متابعة رقابة صارمة ومؤسسات قوية وفعالة تضمن الشفافية وتتفاد الفساد، داعيا إلى الإستثمار في القطاعات التي تساعد على إعطاء دفع قوي للاقتصاد الوطني ورفع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الدخل الوطني.

حيث أوضح الدكتور عبد القادر دربال في محاضرته التي ألقاها خلال الجامعة الصيفية لحزب جبهة التحرير الوطني تحت عنوان « الأهداف الكبرى للمخطط الخماسي 2010-2014» أنه من أجل ضمان نمو مستديم يجب الاستثمار في القطاعات التي تساعد على إعطاء دفع قوي للاقتصاد الوطني وتساعد على تنويع هيكلته من خلال رفع مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات في الدخل الوطني، وأضاف المحاضر بأن الاستثمار الأمثل يكون بتشجيع وتكوين العنصر البشري والاعتناء باقتصاد المعرفة أو الاقتصاد الجديد الذي سيساعد كما قال، في تقوية وتدعيم المؤسسات ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني :أثر البرنامج وتقييمه:

لتقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 كان لابد التطرق أولا إلى آثاره على النمو الاقتصادي.

1. أثر البرنامج على النمو الاقتصادي:

لتبيان أثر برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 تم التطرق إلى معدلات النمو الحقيقية ومعدلات النمو القطاعية وعلاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج.

1.1. معدلات النمو الحقيقية في الجزائر خلال 2010-2014

من الأمور التي نرى ضرورة مناقشتها، هي مدى مساهمة البرنامج الخماسي في تحقيق معدلات مهمة من النمو الحقيقية، ووفق تقرير بنك الجزائر، فإن معدلات النمو الحقيقية خلال 2010-2014 هي على النحو التالي:

[1] - مقال في جريدة صوت الاحرار تاريخ الولوج: 15 افريل 2016 على الساعة 13.25 متوفر في:
http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=18022

الجدول رقم 08: معدلات النمو الحقيقية خلال فترة: 2010- 2014 الوحدة: **%**

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو داخل قطاع المحروقات	-2.2	-3,2	-3.4	-5.5	-4.4
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.1	5.6
معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8

Source: www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي:

- انخفاض في معدل النمو داخل قطاع المحروقات خلال فترة برنامج التنمية الخماسي بسبب: انخفاض حاد في أسعار البترول والغاز الطبيعي الذي شهدته الأسواق العالمية للنفط

- تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال فترة 2010-2014 لوجود عجز في الميزانية تحت تأثير الصدمات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول لكن مع هذا الانخفاض تبقى قدرة التمويل للخزينة العمومية معتبرة جدا بالنظر الى كمية الادخارات المالية المتراكمة.

- أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات لم يشهد أي جديد بالمقارنة مع فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي، بما أنه لم يتعدى نسبة 10% منذ إطلاق البرامج التنموية، غير أن هذه النتائج لديها المصداقية الكافية في المجال الاقتصادي للحكم على طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر، رغم عدم انتهاء آجال تنفيذ البرنامج، فمعدل النمو الاقتصادي للبلد قدر سنة 2010 ب 3.6 %، لينخفض في سنة 2011 إلى نسبة 2.8%، هذا وقد اشتدت هشاشة الاقتصاد الجزائري تجاه الصدمة الخارجية ابتداء من السداسي الثاني من 2014 ، تحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول واستمرار الركود الإقتصادي، ولو بوتيرة أقل من وتيرة السنوات السابقة، شهدت سنة 2014 انتعاشا للنشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3,8 ٪ مقابل 2,8 ٪ في 2013 في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات، بالفعل يقدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 بـ 5,6 ٪، مقارنة مع الأداء الجيد لسنتي 2012 و2013 7.2 ٪ و 7,1 ٪ على التوالي وعموما، لب الموضوع يدور حول تحليل أسباب التي تقف وراء بقاء معدل النمو خارج قطاع المحروقات في مستويات جد محدودة، فمعرفتها تمكننا من إعطاء نظرة استشرافية حول تطور معدلات النمو خلال الفترات القادمة، وبحسب رأينا يمكن إرجاع هذا إلى تدهور الشروط المساعدة على النمو، والتي تتعلق بنقاط فاعلة في هذا المجال، والتي نوردها بالشكل التالي:

أ. عنصر الحاكمية وفعالية المؤسسات[1]:

فكل ما هو نظري وتطبيقي يشيد بأن تشجيع الاستثمار المحلي يقوم على التجسيد الفعال لمبادئ الحكم الراشد من خلال تقليص الفساد الإداري واحترام القانون، واستنادا إلى تقرير المعهد العربي للتخطيط لسنة 2012، فإن المغرب احتلت المرتبة الأولى في الترتيب العربي تليها كل من الكويت عمان وقطر، وبذلك تشكل المؤسسات نقطة ضعف لكل من السودان وليبيا والجزائر، فهذه الأخيرة مؤشر حاكميتها قدر بـــ: 0.24، فتدهور هذا المؤشر يعكس في سياقه وجود تناقض بين مؤشر تدخل الحكومة (قدر بـ 0.71) ومؤشر التنافسية (0.36) عند مقارنته مثلا بايرلندا التي قدر فيها مؤشر تدخل الحكومة ب0.49، ومؤشر التنافسية بـــ: 0.65، فمؤشر الحاكمية يدل في الدول المتقدمة على فعالية السياسات العمومية (سياسة الإنفاق الحكومي) في الاقتصاد، وهنا أستدل بالدراسة التي قدمها Hurlin عام 2005 حول 182 دولة مع حصره لفترة الدراسة ما بين 1950 – 2004 لمعرفة مدى تأثير مستويات الدخل في العلاقة الكائنة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي. ولقد توصل أن الإنفاق الحكومي هو مفيد للنمو الاقتصادي بغض النظر عن كيفية قياس حجم الحكومة والنمو الاقتصادي، حيث أكدت الدراسة على وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الأنشطة الحكومية والنمو الاقتصادي للبلدان التي تتمتع بدخل مرتفع ومتوسط. وفي حين البلدان ذات الدخل المنخفض غالبا ما تتميز نوعية مؤسساتها بالفساد، وهذا ما يؤثر سلبا على أداء الحكومات، ومن ثم تتأثر أيضا معدلات النمو الاقتصادية بنفس الطريقة. فهذا الاختبار قد أكد صلاحية قانون فاقنر Wagner (مرونة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام) فقط على البلدان ذات الدخل المرتفع.

ب. النمو الاقتصادي والعلة الهولندية في الجزائر[2]:

من الصعب أن نجزم بأن الاقتصاد الجزائري هو مصاب بأعراض العلة الهولندية، حيث أن القراءة السطحية لمؤشرات الاقتصاد توحي بذلك، غير أنه عند تعمق في دارسة التوجه الاقتصادي للبلد، وبكل صراحة نجد أن أثر الإنفاق الحكومي هو متجسد فعلا من خلال البرامج التنموية، نتيجة الطفرة البترولية، بينما أثر انتقال عوامل الإنتاج هو غائب، وانحلال التصنيع هي ظاهرة معروفة عن الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال، وبمحاكات نموذج كوردن ونيري (الذي ورد في إطار دراسة قدمها الباحثان حول القطاع الانفجاري وانحلال التصنيع في اقتصاد صغير ومفتوح Booming Sector and De-Industrialisation in a Economy Small Open الصادرة في مجلة الاقتصادي البريطانية - العدد رقم92- سنة 1982) نجد أن الاقتصاد الجزائري يتكون من قطاعين مهمين من بين القطاعات التي ذكرت في النموذج، وهما كل من قطاع المحروقات كقطاع انفجاري أو مزدهر نتيجة ارتفاع أسعاره، والقطاعات المتأخرة

[1] - مدوري عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص، 20- 21

[2] - المرجع نفسه، ص: 24

هي كل من القطاع الزراعي والصناعي، نتيجة تدني نسبة مساهمتهما في تكوين الناتج المحلي الخام الحقيقي، فالموارد الطبيعية تعتبر كنعمة في تمويل مشاريع التنمية للاقتصاد، غير أن النتائج المتحصل عليها من هذه العملية وآثارها على النمو الاقتصادي، قد تجعلها نقمة أو لعنة على الاقتصاد، فالنمو الاقتصادي في الجزائر هو محصور بين مصطلحين : النعمة واللعنة، فلماذا؟ وفي هذا الإطار قد أشادت الدراسة التي قدمها الباحث يوسف بن عبد الله بعنوان: Croissance économique et dutch disease en Algérie، بالصدمات الإيجابية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، وقد بين كيف أن سياسات الماكرو اقتصادية يمكنها احتواء آثار المرض الهولندي من خلال إدارة كتلة النقد، وكما اعتبر أن صندوق ضبط الإيرادات هو الوسيلة الوحيدة التي تستعمل لتعقيم الفوائض المالية، وكما فرق بين فترتين مهمتين، فترة الاقتصاد المدار، وفترة ما بعد الإصلاحات، فالفترة الأولى اشتغلت الدولة فيها كمقاولة، في حين الفترة الثانية قد اكتفت فيها بتبني سياسات لدعم النمو، والتي تتجلى من خلال الاهتمام بالبنية التحتية للاقتصاد.

وبتحليلنا للأسباب الحقيقية التي تقف وراء هامشية معدل النمو الاقتصادي بالنظر للحجم الكبير من الإنفاق الحكومي، فإن تطبيق البرنامج الخماسي يرتبط بمدى تغير أسعار المحروقات، والتي بدورها تتغير وفق معطيات خارجية، فالمحروقات تعتبر المحدد الأول والأخير للنمو الاقتصادي في الجزائر، فنسبة عائدات تصدير المحروقات إلى الناتج المحلي الخام فاقت 40 %، وكما أن الجباية البترولية التي هي في حدود نسبة 60 % التي تعكس دورها الهام في الموازنة العامة، فالتنبؤ بمعدلات النمو المقبلة يعادل التنبؤ بأسعار المحروقات، لأن الجزائر تدير اقتصاد ريعي أكثر منه إنتاجي.

2.1. معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2014:

تباينت معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي من سنة 2010 إلى 2014 كما هي واردة في الجدول التالي:

الجدول رقم09: معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2014 الوحدة: %

	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	4,9	11,6	7,2	8,8
صناعة القطاع الخاص	3,4	3,9	5,1	4,1
بناء وأشغال عمومية	8,9	5,2	8,2	6,6
خدمات خارج الإدارة العامة	7,3	7,1	6,4	7,8
خدمات الإدارة العامة	5,7	5,4	4,2	4

Source: www.bank-of-algeria.dz

تحليل الجدول:

- **قطاع الفلاحة:** حقق الإنتاج الفلاحي نتائج جيدة من بين القطاعات الأخرى وهذا راجع الى نمو المنتجات الزراعية في بعض الولايات الجزائرية خاصة منها: واد سوف
- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** تراجع معدل النمو في هذا القطاع وهذا راجع لانتهاء الأشغال الكبرى للبنى التحتية
- **قطاع الخدمات:** تحسن نشاط الخدمات ليواصل النمو معتبرا ويسجل أعلى النسب وجعله يساهم بشكل أكبر في نمو الناتج المحلي وهذا راجع إلى ديناميكية فرع التجارة وفرع النقل اللذان ارتفعا بشكل كبير.
- **قطاع الصناعة:** يبقى معدل نمو القطاع الصناعي ضعيفا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى وهو بعيد كل البعد عن متطلبات السوق.

3.1. علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2014

عرفت أسعار المحروقات تراجعا خلال الفترة 2010-2014 أدى ذلك الى انخفاض الدخول الحكومية، لكن ذلك لم يتسبب في تراجع قيمة الانفاق العام في الجزائر، وبالرغم من تراجع الدولة عن تنفيذ بعض المشاريع التي تتطلب إنفاقا كبيرا، إلا أن الناتج الداخلي الخام عرف ارتفاعا بنسب متفاوتة.

ولتوضيح ذلك نستعين بالجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور النفقات الحكومية والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2014 مليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الانفاق العام	11149.4	13102.8	14841.0	16176.2	17454.9
الناتج الداخلي الخام	11991.6	14588.5	16208.7	16643.8	17205.1

Source: http://www.ons.dz/IMG/pdf/PIB_SCN_aff2000-2014.pdf

تحليل الجدول:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام، حيث كلما زاد الانفاق زاد الناتج الداخلي الخام، ففي سنة 2010 بلغ الانفاق العام حوالي 11149.4 مليار دج، بينما وصل سنة 2014 ما قيمته 17454.9 مليار دج.

اما فيما يخص الناتج الداخلي الخام فقد بلغ سنة 2010 حوالي 11991.6 مليار دج مواصلا الارتفاع إلى أن وصل مايقارب 17205.1 مليار دج سنة 2014.

2- تقييم البرنامج:

ومن خلال قراءتنا لمضمون البرنامج الخماسي الممتد على مدى خمس سنوات، نجد بأنه مخطط تنموي ثلاثي الأبعاد، فالبعد الأول ذو طابع اجتماعي حيث تم تحسين تلبية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، والبعد الثاني هو ذو طابع اقتصادي محض متعلق باستكمال وتشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد الوطني وذلك بإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء، تطوير الصناعة البتروكيمياوية، تحديث المؤسسات العمومية وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)، فهذه الأبعاد تعكس بحد ذاتها أمرين، وهما:

- وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية التي ستتبع خلال السنوات المقبلة،

- إرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز القدرات التنموية للبلد، بإضفاء ديناميكية على برنامج 2010- 2014، حيث أنه يختلف عن كل المخططات التي سطرتها الجزائر في مسيرتها الاقتصادية، ولأنه مخطط جامع وشامل لأهداف كل القطاعات، فقد خصص له مبلغ لم يسبق للجزائر وأن خصصت مثل هذا المبلغ من قبل.

خلاصة الفصل الثالث:

أخذت الجزائر على عاتقها القيام بنهضة شاملة على مستوى جميع القطاعات الاقتصادية التي تمثل السوق الجزائرية من أجل الدفع بعجلة النمو الاقتصادي الى أعلى مستوى ممكن، فقامت بتسطير برامج مختلفة لمدة معينة ابتداء من 2001 حتى 2014 فكانت الثلاثة برامج التي قمنا بدراستها فمن برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 حتى 2004 ومرورا ببرنامج التكميلي لدعم النمو من سنة 2005 حتى سنة 2009 وبرنامج التنمية الخماسي أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، كل هذه البرامج تصب في هدف واحد ألا وهو دعم الاقتصاد وبالتالي دعم النمو الاقتصادي حيث ان هذه المشاريع هي عبارة عن مخططات حكومية مسبقة تقوم بها الدولة عن طريق الانفاق العام في شتى المجالات وتدارك التأخر الفادح الذي عرفته الجزائر في العقد الأخير من القرن الماضي من ناحية النمو الاقتصادي والهياكل وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وما ساعد الدولة في هذه الفترة على تحقيق هذه المشاريع هي الطفرة النوعية في أسعار البترول خاصة خلال البرنامجين الأوليين عكس البرنامج الثالث الذي تراجعت فيه أسعار النفط مما اثر على تطبيقه.

الخاتمة:

كان ولا زال النمو الاقتصادي يشكل الاهتمام الأكبر لدى الدول ويأخذ حيزا مهما من دراسات الاقتصاديين، حيث شكلت العلاقة بينه وبين الانفاق العام المادة الدسمة لكتاباتهم وبمحاولة الربط بينهما جاءت هذه الدراسة لمحاولة تبيان أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي، كما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق العام يعتبر أمرا أساسيا بحكم أنه يمس جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تلعب سياسة الانفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي لأنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يمثل جملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وقد تم إختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة، أسفرت عن مجموعة من النتائج، منها مايتعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها مايتعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وعلى ضوء هذه النتائج قدمت بعض التوصيات لتدارك النقائص والإختلالات التي عرفتها هذه البرامج، وفي الأخير تم إبراز الآفاق المكملة لموضوع الدراسة.

اختبار الفرضيات:

1. يتأثر الإنفاق العام بشكل كبير بالفلسفة السياسية والاقتصادية للدولة، فكلما زاد تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية زاد حجم إنفاقها على نحو كبير، حيث كلما زاد الانفاق العام قابلته زيادة في معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
2. يتأثر النمو الاقتصادي بالإنفاق العام إيجابيا، حيث كلما زادت الاسثمارات العامة نتج عنها مداخيل جديدة للاقتصاد المحلي مما يؤدي إلى زيادة الطلب والعرض، كما أن مداخيل الإقتصاد المحلي تزيد نتيجة تضاعف الإستهلاك العام، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
3. من خلال دراسة أثر برامج الانفاق العام في الجزائر بين الفترة الممتدة من2001-2014، حيث حققت هذه البرامج أهم الأهداف المسطرة إلى حد بعيد بالرغم من وجود العديد من النقائص، حيث عرفت الجزائر انخفاض في نسبة البطالة، تحسين المنشآت القاعدية والبنية التحتية والتنمية البشرية وغيرها من الأهداف، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج البحث:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى بعض النتائج من أهمها:

- إن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي غير محدود، حيث يمكن القول أن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تمليها نتائج هذا التدخل من ايجابيات وسلبيات.

- المبالغ المخصصة لبرامج الانفاق العام 2001-2014 لم يسبق أن عرفتها الجزائر في أي من برامج إنفاق سابقة.

- حازت البنى التحتية والهياكل القاعدية مثل مشروع الطريق سيار شرق غرب والسدود.....، على أهمية كبيرة في برامج الإنفاق العام والتي أثرت إيجابا على النمو الإقتصادي حيث أنها تؤدي إلى زيادة حجم العمالة وتوليد دخول جديدة في الإقتصاد المحلي.

- السبب الرئيسي لإطلاق برامج الإنفاق الحكومي ما بين 2001-2014 هو ارتفاع أسعار البترول الذي يعتبر الإيراد الأول للدولة.

- لم يحقق قطاع الصناعة النتائج المتوقعة حيث عرف نموا متواضعا رغم المخططات المالية الضخمة المخصصة له مما يؤكد على هشاشة وعدم استفادته من الظروف الايجابية التي وفرتها السوق المحلية.

- عدم استكمال بعض المشاريع والبرامج المسطرة ضمن برامج الانفاق الحكومي 2001-2014

- ركز برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 بشكل كبير على تنمية الموارد البشرية.

التوصيات:

من خلال الدراسة و بعد التوصل إلى نتائج البحث يمكن تقديم بعض التوصيات من أهمها:

- ترشيد الانفاق العام باستغلال الموارد المتاحة وتكاليف المشاريع المسطرة بصورة أمثل.

- لتفادي الصدمات البترولية لابد من تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وخلق ايرادات جديدة.

- وضع استراتيجية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

- الاعتماد على برامج طويلة المدى و هذا بانتقاء المشاريع و تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية معا.

أفاق البحث:

لاشك أن هناك الكثير من النقائص في هذه الدراسة سواء من حيث المنهج التحليلي أو التطبيقي، إذ لم يتناول الموضوع دراسة قياسية تفصيلية لسياسة الانفاق العام العام، حيث أنها دراسة محدودة في الفترة الممتدة بين 2001-2014.

وهناك العديد من المواضيع جديرة بالاهتمام في المستقبل ومنها:

- برنامج الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2015-2019
- دراسة قياسية لآثار الانفاق العام على النمو الاقتصادي 2001-2014

قائمة المراجع

1- الكتب:

- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.
- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
- محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007.
- زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2007.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، 1992.
- أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة التاسعة، 2015.
- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
- عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة، الجزائر، الطبعة الخامسة 2005.
- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
شعباني إسماعيل، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 1997.
- محمود عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى 2007.

2- الرسائل والمذكرات:

- بوعكاز إيمان، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د، جامعة باتنة، 2015.
- بصديق محمد، النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دالي إبراهيم، 2010.

- لزرق شهرة، الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 2001-2010، مذكرة تخرج لنيل ماستر، جامعة تبسة، 2012.

3. الملتقيات:

- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي 2001-2014 نحو تحديات أفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2004 مؤتمر دولي، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

- بلعاطل عياش، نوي سميحة، آليات ترشيد الانفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2014 مؤتمر دولي، جامعة سطيف1، 12/11 مارس 2013.

- مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائري، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014 سطيف1، 12/11 مارس 2013.

- بن عزة محمد، أثار برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول تقييم أثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2004 مؤتمر دولي، جامعة سطيف 1، 12/11 مارس 2013.

4. تقارير، بحوث، ومطبوعات:

- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثره على النمو، مجلة الباحث، عدد 2012/10 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

5. المواقع الإلكترونية:

-http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=18022
Consulte Le 15/04/2016.
-www.bank-of-algeria.dz
-http://www.el-mouradia.dz/arabe/Communiquesara/2010/Com-240510.htm
Consulte Le 10/04/2016.
-http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/communiques/recherche.htm
Consulte Le 25/03/2016.
-http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm consulte
Consulte Le 25/03/2016.
-http://www.el-mouradia.dz/arabe/Communiquesara/2010/Com-240510.htm
Consulte Le 10/04/2016.

الفهرس العام

الفصل الأول:

الإطار النظري للإنفاق العام

الفصل الثاني:

عموميات حول النمو الإقتصادي وعلاقته بالإنفاق العام

الفصل الثالث:

الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي بين الفترة 2001-2004

الخاتمة

المراجع

الجداول و الأشكال

ملخص

تعتبر النفقات العامة من أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الإقتصادي وتسريع وتيرة التنمية في مختلف المجالات، ذلك لما لها من دور كبير في معالجة التقلبات الاقتصادية، كما أنها تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في المجال الإقتصادي.

كما احتل النمو الإقتصادي اهتمام العديد من الاقتصاديين، خصوصا مع تطور الفكر الإقتصادي حيث اعتبروه عملية تحول اقتصادي، اجتماعي وسياسي، هذا مايعكس الأهمية الكبرى للنمو الإقتصادي فهو يعتبر مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الإقتصادي.

أولت الجزائر أهمية كبيرة لمسألة النمو الإقتصادي، حيث تبنت سياسة إنفاقية كبيرة لم يسبق لها أن تبنتها جاءت في بداية الألفية الثالثة إثر ارتفاع أسعار البترول، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الإقتصادي سنة **2001-2004**، البرنامج التكميلي لدعم النمو **2005-2009**، برنامج التنمية الخماسي **2010-2014**، غير أن هذه البرامج لم تحقق الأهداف المرجوة منها خاصة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي الذي لم يحقق معدلات نمو كبيرة.

Résumé

Les dépenses générales sont considérées comme l'un des outils les plus importants de la politique monétaire employés pour atteindre l'équilibre économique et accélérer la croissance dans divers domaines. Elles ont aussi un rôle important dans la lutte contre les fluctuations économiques, et elles reflètent directement l'intervention de l'Etat au domaine économique.

En outre, la croissance économique a également occupé l'attention de nombreux économistes, surtout avec le développement de la pensée économique, où ils l'ont vu comme un processus de transformation économique, sociale et politique, ce qui témoigne de la grande importance de la croissance économique, considérée comme un indicateur explicite de la performance économique.

Algérie attache une grande importance à la question de la croissance économique, vu qu'elle a adopté une grande politique de dépense au début du troisième millénaire, suite à la hausse des prix du pétrole au monde notamment le programme de la relance économique 2001-2004, le programme supplémentaire pour soutenir la croissance 2005-2009, le programme quinquennal de développement 2010-2014. Ces programmes ont atteint les principaux objectifs soulignés, à l'exception du secteur industriel qui n'a pas atteint des taux de croissance significatifs.